



كلية الحقوق
قسم الاقتصاد والمالية العامة

بحث للنشر

إعداد الباحث

أيمن إبراهيم شحاتة السيد يوسف

آليات الحد من ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي

"دراسة تحليلية مقارنة"

تحت إشراف لجنة التحكيم

الأستاذ الدكتور/ رضا عبدالسلام إبراهيم

الأستاذ الدكتور/

بحث فبراير ٢٠١٧

آليات الحد من ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي

"دراسة تحليلية مقارنة"

ينقسم هذا البحث إلى فصلين:

فصل تمهيدي: ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي.

الفصل الأول: التجربة المقارنة والآليات التي تم اتخاذها.

المبحث الأول: الاقتصاد غير الرسمي في بلدان مختلفة.

المبحث الثاني: الآليات التي اتخذتها بعض الدول لمواجهة ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي.

الفصل الثاني: التجربة المصرية.

المبحث الأول: إطار مشكلة الاقتصاد غير الرسمي في مصر.

المبحث الثاني: آليات الأطر اللازمة لتحويل القطاع غير الرسمي إلى قطاع رسمي.

فصل تمهيدي

ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي

*تمهيد:

لأن المفهوم هو تعبير أو نسق أو مجموعة أفكار مختلف عليها ومتنبلور بشكل واضح، أما المصطلح فهو تعبير متكامل وواضح متفق عليه، أي محدد بشكلا دقيق وواضح، وبالتالي فالمصطلحات التي مفاتيحها العلوم ومدخلها، ومنه ناتا أتيسعوية تحديد جوهر اقتصاد الظل، وسنحاول أن نناقش مفهومه - أنواعه - فوائده - أضراره ... إلخ، وكلمات عمقنا فيا أسئلة تولدت أسئلة جديدة، فهل هو اقتصاد طبيعي أم اقتصاد حر؟! اقتصاد نقدي أم مقايضة اقتصاد موجه أم اقتصاد عرضي طلب؟! قديما أم حديث؟! ضار أم نافع؟! هل هو اقتصاد الجريمة، أم مختلف عنه؟! ما حدود التباين والنقاط بينهما؟! .. إلخ.

قبلا لتطرق إلى ما هي خصائص مكونات الاقتصاد غير الرسمي تشير إلى أن ظهور الاقتصاد غير الرسمي سبق نشأة الدولو الاقتصاد الرسمي مرتبها، فمن الناحية التاريخية عندما كان الأفراد يعيشون في مجتمعات صغيرة لا ترقى لمرتب الدولة، كان على الأفراد أن يقوموا بأنشطة اقتصادية.

توجد بكافة أشكال العلاقات الاقتصادية من بيع وشراء - دائنية ومديونية - ربو خسارة - تعاملات نقدية ومقايضة - بيع بالأجل وفوري.... إلخ، وتوجد فيها كل أنواع الفساد والجريمة والأخلاق والبساطة، بأغلبها يعتمد على مبدأ الغاية تبرر الوسيلة.

حسب هذا التوجهير تبظهور الاقتصاد غير الرسمي مع بداية ظهور الأنظمة الاقتصادية القائمة على وجود الضرائب، فوجود الضرائب قبينا نوعا الاقتصاد القائم، فحول النشاط إلى طريقين يقيص في مصبش عيفيد خلف حسابات الدولة وطريقين يقيص في مصبش عيو لا يدخلتا في حساباتها، وفي هذا السياق تعتبر النظام الضريبي في مصر قديما من أمثاله ضلالا لنظام الضريبي وأقدمها على الإطلاق، حيث كان الجنديمر ونطو الاليوم في الشوار على رقبوا ما يحدث ثم أعمال وأنشطة اقتصادية ويجمعون عليها الضرائب.

كما يتطرق لظهور تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي طريقة التقدير المباشر، طريقة أسئلة الاستقصاء (الاستبيانات)، طريقة الإحصائيات السكانية، وطريقة إجماليات القومى.

وأخير ايتناو لإدماج القطاع غير الرسمي في القطاع الرسمي للدولة من حيث المزايا والأطر اللازمة لتحويل القطاع غير الرسمي إلى قطاع رسمي مصر، والمراحل، والسماطات الأساسية لإجراء التحويلات القطاع غير الرسمي إلى قطاع رسمي مصر.

ويعتبر الاقتصاد غير الرسمي من الظواهر القديمة في كافة المجتمعات الإنسانية، ف جرائم السرقة والنصب والإحتيال والإبتزاز، وغيرها من الجرائم ذات الدوافع الاقتصادية، قديمة قدم الإنسان نفسه على

هذه الأرض، كذلك يمكن افتراض أن جرائم التهرب الضريبي، والتحايل على القوانين والإجراءات الحكومية، قد بدأت فعلياً مع إدخال نظام الضرائب، والإجراءات المنظمة لممارسة الأنشطة الاقتصادية المختلفة في المجتمعات المختلفة، إلا أنه مع ذلك فإن الإهتمام بهذه الظاهرة لم يبدأ إلا منذ أعوام قليلة مضت^(١).

ويوجد شبه إتفاق بين دارسي للاقتصاد غير الرسمي على أن الظاهرة تشترك فيها كافة دول العالم، المتقدم منها والنامي، بل ويمكن التأكيد بأن كل منا قد شارك بالفعل بشكل أو بآخر في أنشطة هذا الإقتصاد، سواء كان يعلم، أو لا يعلم أنه يتعامل في الإقتصاد غير الرسمي، على سبيل المثال عندما ندفع نقوداً في مقابل درس خصوصي لأبنائنا، أو عندما نستدعي سباكاً أو نجاراً أو غير ذلك، أو عندما نشترى سلعة من بائع جائل، أو عندما ندفع بقشيشاً أو رشوة ... إلخ، فإننا نتعامل في الإقتصاد غير الرسمي، وذلك إن أمثال هؤلاء لا يكشفون عن مثل هذه الدخول إلى السلطات الضريبية، ونحن نسمع من وقت لآخر من وسائل الإعلام عن قصص حول الإقتصاد غير الرسمي، كذلك قد نسمع عن بعض المعاملات التي تتم بالمقايضة، أو نسمع عن بعض الأنشطة والمبادلات غير القانونية التي تتم ولا تسجل أو لا تقاس^(٢).

ويعد (Gutmann). (١٩٧٧) أول من لفت الإنتباه إلى هذه الظاهرة عندما نشر بحثه عن الإقتصاد السفلي (Subterranean Economy)، والذي أشار فيه إلى أن المعاملات الاقتصادية التي لا يتم تسجيلها ضمن حسابات الناتج القومي، ليست بهذا القدر الذي يمكن معه إهمالها، ونتيجة لذلك حاول الكثير من الاقتصاديين إثبات الفرضية التي طرحها (Gutmann)، وذلك من خلال التأكد من الأهمية النسبية للاقتصاديات غير الرسمية في دول العالم المختلفة. ولقد أثبتت هذه الدراسات أن الاقتصاديات غير الرسمية كما ادعى (Gutmann)، بلغت نسباً لا يمكن إهمالها من إجمالي النشاط الاقتصادي في كل من دول الشرق والغرب.

(١) يري الباحث أن ظاهرة الإقتصاد غير الرسمي من الظواهر متعددة الأبعاد والآثار بشكل بالغ الصعوبة والتعقيد برغم قدمها، وقد تناول الفكر الإنساني الحديث اقتصاديات الدول النامية من الأنشطة غير المسجلة في الحسابات القومية للدولة بالفحص.

(٢) د/صفوت عبد السلام عوض الله، "الاقتصاد السري"، كلية الحقوق جامعة عين شمس، الناشر دار النهضة العربية طبعة ٢٠٠٢م، ص ٤.

تعريف الإقتصاد غير الرسمي:

يعتبر الاقتصاد غير الرسمي ظاهرة اقتصادية واجتماعية وسياسية، تعانينها ويدر جات متفاوتة، كالأنواع الاقتصادية صديا في العالم، ولسنو اتعديدة بدات من ثلاثينات القرن العشرين ينسدا الا اعتقاد أنهم خللا لإيجاد المناسبة بين السياسات والموارد سوف تفتح للاقتصادات البلدان المتخلفة إلى اقتصادات حديثة وديناميكية في إطار هذه العملية سيختفي الاقتصاد غير الرسم بالذي يميز الاقتصادات المتخلفة، ماداما للاقتصاد الرسمي نمو ويستو عجمالة أكثر لكن خلافا للتوقعات لم تتمكنا العديد من البلدان من تطوير اقتصاد قادر على توفير فرص عمل كافية لسكانها الذين ينمو بنسبة .
ولم تختف مظاهر الاقتصاد غير الرسمي بلز ادت انتشارا⁽¹⁾.

وتزداد أهمية الاقتصاد غير الرسمي خللا ما يمثل حجمه كقيمة مضافة مئوية من الناتج الوطني الإجمالي بحيث بلغ غمتوسط القيمة المضافة للاقتصاد غير الرسمي من الناتج الإجمالي ١٤٥ دولة في العالم وذلك في (٢٠٠٤-٢٠٠٥) وفي دول أفريقيا بلغت ٤٢,٨% وفي أمريكا اللاتينية ٤٢,٢% وفيديو لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وذلك لنفس السنة، والملاحظ أنه يسكلدو لالعالم بمختلف أنظمتها الاقتصادية، إلا أن النسبة بلغت أقصاها في إفريقيا بحيث وصل في 37 دولة إفريقية فقط ٤٢%
من إجمالي الناتج المحلي ذلك في نفس الفترة، أما من ناحية العمالة غير الرسمية فإنه وطبقا لدراسة حديثة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي سنة ٢٠٠٩ فمئبثلاثمائة مليار اتعامل في العالم، يجريتوظ يفحو الياثلاثين أي ٨,١ مليار شخص في الاقتصاد غير الرسمي^(٢).
ويرجع الفضل في اكتشاف الاقتصاد غير الرسمي كمفهوم جديد إلى عالم الإنسانيات كيث هارت (k.hart) الذي قام بترجمة عمل خلال مؤتمرات حول البطالة في المناطق الحضرية في إفريقيا والذين انعقد عام ١٩٧١ بحيث ناق شمنخلالها قضية فقر المناطق الحضرية بالقول بأنهم ليسوا عاطلين عن العمل، حيث أنهم غالبا ما كانوا يعملون مقابل عوائد متدنية وغير منتظمة ومخفية عن التنظيم الإداري.

(1) Freidrich SCHNEIDER, Johannes Kepler: Handbook on the shadow economy, Edward Elgar Publishing, Cheltenham, UK, 2011, pp, 40-44.

(٢) إعداد الباحثة رشيدة حمودة، "إستراتيجيات إدارة الاقتصاد غير الرسمي في ظل التخطيط للتنمية المستدامة، دراسة مقارنة، بين تجربتي: الجزائر ومصر"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، سنة ٢٠١١، ص ٢٢.
لم يكن للاقتصاد غير الرسمي حظا هتماما للاقتصاديين حتى أربعة عقود الأخيرة بحيث تبين أن كلال البلدان متقدمة ومختلفة بهذا الظاهرة، ومنذ اكتشافه كمفهوم مفيا وأثلا لسبعينات، والاقتصاد غير الرسمي دور هفيا للتنمية الاقتصادية مد

لنقاش كبير، بحيث يعتبر منجهة مصدر لكسب العيش للكثير من الفقراء، كما يمثل مجموعة من مشاريع يعتمدها و هو مرونه ها خاصة في الأزمان الاقتصادية والاجتماعية ومنجهة ثانية فهو يهدد سلطة وإيرادات الدولة، من خلال تجنب العمدي للقوانين والتنظيمات الضريبية لصالح صناعات الدولة. وبالتالي يؤثر على الإنفاق على البيئة التحتية^(١).

في غرب إفريقيا نجح ما يدعى "البنوك المتنقلة أو الجائلة" حيث تقوم هذه البنوك بتعبئة المدخرات غير الرسمية، عن طريق المرور اليومي علي صغار المدخرين، في أماكن عملهم أو في منازلهم، لجمع المبلغ المتفق عليها، وعادة ما يكون المبلغ اليومي صغيرا جدا، وفي نهاية كل شهر يرد البنك للعميل المبالغ التي جمعها منه طوال الشهر، مخصوصا منها ما يوازي وديعة يوم واحد كعمولة، وفي حالة انتظام العميل، لفترة معقولة، يمكنه الحصول علي قرض من البنك.

ويعد هذا النظام مفيدا للعاملين في القطاع غير الرسمي لعدة أسباب منها: عدم وجود حد أدني لمبلغ الإيداع اليومي، وعدم الاحتياج للانتقال أو السفر لمسافات طويلة، فضلا عن أن هذا النظام لا يتطلب إجراءات معقدة تستلزم الإلمام بالقراءة والكتابة.

ما هو خصائصه مكوناته الاقتصادية غير الرسمية يشير إلى أن ظهور الاقتصاد غير الرسمي سبق نشأة الدولو الاقتصادية صداد الرسمية مرتبط بها، فمن الناحية التاريخية عندما كان الأفراد يعيشون في مجتمعات صغيرة لا ترقى لمرتبة الدولة، كان على الأفراد أن يقوموا بأنشطة اقتصادية وتجارية منزرا عتور عيوقا يضة، ولم تكن هناك حاجة للحصول على ترخيص من أجهة للقيام بمثل هذه الأنشطة^(٢).

أما في قدرة آسيا فتمثل تجربة "بنك جرامين" (Grameen Bank) في بنجلادش مثلا ناجحا لبرنامج ائتماني موجه أساسا للمرأة ذات الدخل المنخفض، والتي لا تملك أي ضمان للأقراض وتمثل المرأة العاملة في القطاع غير الرسمي نحو ٩٢% من عملاء البنك، كما تبلغ معدلات سداد القروض ٩٨% من المتوسط، مما يدل على النجاح الكبير لهذه التجربة، رغم عدم اعتمادها على ضمانات الائتمان التقليدية^(٣).

(١) وائلنورة: الاقتصاد غير الرسمي كأحد أعراض ظهور الدولة الموازية، مركز المشروعات الدولية الخاصة، من علي الموقع الإلكتروني التالي: www.cipe-arabia.org/files/art1401.pdf، يوم ٢٥/١١/٢٠١٦، الساعة ٢٠:٠٠.

(٢) إعداد الباحثة رشيدة حمودة، "إستراتيجيات إدارة الاقتصاد غير الرسمي في ظل التخطيط للتنمية المستدامة، دراسة مقارنة، بين تجربتي: الجزائر ومصر"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، سنة ٢٠١١، ص ٢.

(٣) الأستاذ: محمد يونس، اقتصادي من بنجلادش حائز علي جائزة نوبل للسلام " من علي الموقع الإلكتروني: www.ar.m.Wikipedia.org، يوم ٢/١٢/٢٠١٦.

حجم الاقتصاد غير الرسمي:

يمثل القطاع غير الرسمي أهمية خاصة تضح في جانب منها في حجمه بالنسبة لاقتصاديات العالم بشكل عام، كما تضح فيما يقدمه من إسهامات لدول العالم الثالث بشكل خاص، فإنتاجه يمثل ٢٧%

من إجمالي الناتج المحلي في الولايات المتحدة الأمريكية، و ٢٠% في إيطاليا، و ١٠% في السويد، و ٨% في المملكة المتحدة، وبينما هو في الدول النامية، لا يقل عن ثلث النشاط الاقتصادي تقريبا^(١).

في هذا الجزء سيتم تبينا أهم مبرر قياسي لاققتصاد غير الرسمي كذا الانتقادات الموجهة لكل طريقة وأحدثتنا جقيا سها التيمالتوصلا إليها في بعض الدول خلال الفترة من ١٩٧١-١٩٨١ بنسبة ٢٢% من الناتج المحلي الإجمالي^(٢)، وقد قدر تقرير حديث عن التنمية الاجتماعية في مصر حجم الاقتصاد الرسمي بأنه يستوعب أكثر من خمس القوة العاملة، ويشمل أكثر من ٣٧٠ ألف رب عمل، وقد قدرت نسبة الوحدات الاقتصادية غير الرسمية بما يقرب ٨٢% من إجمالي الوحدات صغيرة الحجم ١٩٩٨، توفر بما يقرب من ٦ مليون فرصة عمل، تمثل ٣٦% من إجمالي قوة العمل في نفس السنة (١٦ و ٤ مليون فرصة عمل) كما أن القطاع غير الرسمي يساهم بنسبة تقارب ٢٠% من الناتج المحلي الإجمالي، بل يزيد، وهكذا، يمثل القطاع غير الرسمي سوقا موازيا للقطاع الرسمي ويساهم مساهمة متزايدة في توليد وزيادة الناتج المحلي والدخل القومي، وقد قدرت بعض الدراسات الميدانية نسبة مساهمة القطاع غير الرسمي في الناتج المحلي الإجمالي بحوالي ٣٠-٤٠%، كما وصل القيمة المضافة لهذا القطاع في اقل التقديرات إلي ٧٦ مليار دولار سنويا^(٣).

كما تتضح أهمية هذا القطاع عند معرفة حجم مساهمته في عملية التشغيل، في ١٩٨٦-١٩٩٦، تضاعفت مساهمته في التشغيل من حوالي ٢,٥ مليون شخص إلي ٥ مليون شخص، بما يمثل ٨٦% من جملة المشتغلين في القطاع الخاص، بعد إستبعاد قطاع الزراعة، وعموما فإن التقديرات الرسمية تبعد عادة عن الواقع، بسبب انها لا تضمن أعداد الاطفال أقل من ١٦ سنة، وكذلك العمال المتجولين والأسر ذات الدخل المنخفض.

(١) لجنة العمل والشؤون الاجتماعية التابعة للاتحاد الإفريقي: تأثير الأزمة العالمية على العمال في سوق العمل في إفريقيا، ص ١٩ و ٢٠.

(٢) د/ محمد ابراهيم طه السقا، "الاقتصاد الخفي في مصر"، مرجع سابق، ص ١٢.

(٣) د/ صفوت عبدالسلام عوض الله، الاقتصاد السري، مرجع سابق، ص ٢٧.

أسباب نمو الاقتصاد غير الرسمي:

تختلف أسباب نمو الاقتصاد غير الرسمي من دولة لأخرى، إلا أنه من الممكن بصفة عامة حصر هذه الأسباب في الآتي :

١- ارتفاع مستوى الضرائب :-

يتزايد الحافز نحو التحول إلى العمل في الاقتصاد غير الرسمي إذا كانت الأنشطة في الاقتصاد الرسمي تتعرض للمزيد من الضرائب من وقت لآخر، ويعتمد قرار المشاركة في الاقتصاد غير الرسمي، للتهرب من الضرائب على أساس من الموازنة بين العقوبات التي قد يتعرض لها الفرد في حالة اكتشاف التهرب، وكافة المخاطر الأخرى، وبين الدخل الإضافية التي ستعود عليه من التهرب، أخذاً في الاعتبار مدى استعداده لتحمل المخاطرة، وبناءً على هذه الموازنة يتخذ الفرد قراره بالتهرب أو عدم التهرب^(١).

ويؤدي نمو العبء الضريبي، سواء كان ذلك بالنسبة للضرائب المباشرة أو الضرائب غير المباشرة، إلى رفع نسبة الضرائب إلى الناتج القومي، وهو ما يدفع إما إلى محاولة تجنب الضرائب أو التهرب من دفع الضرائب، ويؤدي ارتفاع العبء الضريبي إلى تحويل بعض الأنشطة إلى الاقتصاد غير الرسمي، حيث تصبح هذه الأنشطة غير مسجلة، وبالتالي لا تدفع ضرائب، ويتوقع أن تؤدي كل أشكال الضرائب إلى تحول المشروعات نحو الاقتصاد غير الرسمي، إلا أن أهمية ودرجة تأثير نوع معين من الضرائب تختلف من دولة إلى دولة أخرى، على سبيل المثال، فإن نمو الاقتصاد غير الرسمي في الولايات المتحدة يؤدي إلى الضرائب على الدخل. بينما يؤدي نمو الاقتصاد غير الرسمي في أوروبا إلى ارتفاع اشتراكات التأمينات الاجتماعية والضرائب على القيمة المضافة، أما إذا ما أخذنا الدول النامية في الاعتبار، فإن الضرائب المرتفعة على التجارة الخارجية لهذه الدول يمكن إدخالها أيضاً في قائمة العوامل المسؤولة عن تحول المشروعات نحو الاقتصاد غير الرسمي^(٢).

على سبيل المثال، يشير (Hansson 1982) إلى أن ارتفاع معدل الضريبة على الدخل الإضافي يمثل العامل الرئيسي في ظهور الاقتصاد غير الرسمي في السويد، يؤدي قيام الممول بعدم الكشف عن دخوله الإضافية إلى تهرب ضريبي نسبته ٦٥% من الدخل غير المكشوف عنها، الأمر الذي يمثل حافزاً كبيراً للممولين نحو التهرب الضريبي، والتحول نحو الاقتصاد غير الرسمي.

(١) د/ محمد إبراهيم طه السقا، "الاقتصاد الخفي في مصر"، مرجع سابق، ص ١٦.

(٢) د/ صفوت عبدالسلام عوض الله، "الاقتصاد السري"، مرجع سابق، ص ١١.

ويعطي (Hansson 1982) مثالا على ذلك في حالة السويد، حيث يشير إلى أن العامل الذي يعمل في الاقتصاد غير الرسمي ساعة إضافية بنصف الأجر الذي يعمل به في الاقتصاد الرسمي، سيحصل على إيراد صافي يساوي ضعف إيراده من تلك الساعة، إذا ما عمل في الاقتصاد الرسمي ودفع الضريبة المفروضة في الاقتصاد الرسمي عن هذه الساعة الإضافية، وبالرغم من كون النظام الضريبي في السويد من الأنظمة ذات الكفاءة العالية، بالإضافة إلى انخفاض نسبة الفساد الإداري بين العاملين في مجال الضرائب، والتي تكفل حصر الاقتصاد غير الرسمي في أضيق نطاق ممكن، بالمقارنة بباقي الدول،

إلا أن Hanson (1982) يشير إلى أن آثار ارتفاع معدلات الضريبة، وبصفة خاصة على الدخل الحدية، تنعكس في صورة ازدهار للاقتصاد غير الرسمي على المدى الطويل، وتوفر بالفعل دوافع نحو المخاطرة والتحول نحو الاقتصاد غير الرسمي.

على أن السؤال الذي يطرح نفسه هنا هو، هل يؤدي تخفيض معدلات الضريبة إلى القضاء على الاقتصاد غير الرسمي؟ إن تخفيض معدلات الضريبة قد لا يعني بالضرورة القضاء على الاقتصاد غير الرسمي، ذلك أن المتعاملين في الاقتصاد غير الرسمي يتمتعون بمعدل ضريبة فعلي يساوي صفرًا، وبالتالي فإن تخفيض معدل الضريبة بعدة نقاط ليس من المحتمل أن يؤثر على رغبة هؤلاء الأفراد في إظهار دخولهم الحقيقية ودفع الضريبة المطلوبة^(١)، على أنه على أحسن الفروض يمكن تخيل أن تخفيض معدل الضريبة، سوف يقلل من الحافز نحو دخول مزيد من الأفراد إلى الاقتصاد غير الرسمي، أما هؤلاء الذين يتعاملون فعلا في الاقتصاد غير الرسمي فيصعب تصور أن تتأثر أعدادهم بتخفيض معدلات الضريبة^(٢).

كذلك فإن إدخال أشكال أخرى من الضريبة غير المباشرة مثل ضريبة القيمة المضافة أو ضريبة المبيعات، بدلا من الضرائب على الدخل لن يقضي على الاقتصاد غير الرسمي.

* ونرى مع جانب من الفقه تمثل العلاقة التبادلية بين التضخم وارتفاع مستويات الضريبة على الدخل عاملا إضافيا يؤدي إلى ازدهار أنشطة الاقتصاد غير الرسمي. فعندما تزداد الدخل الاسمية مع ارتفاع معدلات التضخم، ينتقل دافعي الضرائب إلى شرائح أعلى من الدخل، وهو ما يؤدي إلى ارتفاع معدلات الضرائب بالرغم من أن الدخل القابل للتصرف بعد فرض الضريبة قد ينخفض من الناحية الحقيقية بفعل وجود التضخم. لذلك يعتمد بعض الأفراد إلى التهرب الضريبي، من خلال إخفاء جانب من دخولهم عند كتابة إقراراتهم الضريبية، أو قد يميلون إلى تفضيل إجراء المعاملات من خلال نظام المقايضة، حتى يتجنبون انخفاض مستويات المعيشة الناجمة عن التضخم وارتفاع معدلات الضريبة في ذات الوقت

(١) د/ محمد ابراهيم طه السقا، "الاقتصاد الخفي في مصر"، مرجع سابق، ص ١٧.

(٢) د/ صفوت عبدالسلام عوض الله، "الاقتصاد السري"، مرجع سابق، ص ١٢.

الفصل الأول

التجربة المقارنة والآليات التي تم اتخاذها

المبحث الأول

الاقتصاد غير الرسمي في بلدان مختلفة

***تمهيد**

من دراستنا لآثار الاقتصاد غير الرسمي في التنمية في مصر إن هناك عدة استراتيجيات شملت فيما الحماية الاجتماعية لعمال الاقتصاد غير الرسمي والصحة والسلامة المهنية وبرامج القضاء علي عمل الطفل وتشجيع التأمين المصغر وتوسع حقوق الملكية وتهيئة بيئة ممكنة لاستثمار والمبادرة وهذه الإستراتيجيات علي إختلافها للجهات الواضعة لها سواء كانت دولية كمبادرة العمل الاثق لمنظمة العمل الدولية او إقليمية أو استراتيجية النهوض بالاقتصاد غير الرسمي في مصر، أو أي دولة أخرى.

ومع تعدد الأنشطة للاقتصاد غير الرسمي في مصر بإعتباره متقلبا علي مستوي العالم طبقا لتغير الأوضاع الاجتماعية يمكن القول:

- أن المناخ يصبح مواتيا متي كان الوضع الاجتماعي متقلبا تكثر الأنشطة غير الرسمية كاسوق العمل غير الرسمي وانتشار العمالة غير المنظمة بصورة كثيفة .

- إنتاج أغذية غير مطابقة للمواصفات.

- تداول أغذية منتهية الصلاحية.

- إغراق الأسواق بأغذية فاسدة.

- إغراق الأسواق ببضاعة غير عالية الجودة .

- تداول الأدوية لشركات غير مرخصة.

- إنتاج أسمدة نباتية غير مطابقة للمواصفات.....إلخ.

وسنهدف في هذا الفصل إلي إبراز الجهود المبذولة من قبل مصر في مجال إدارة من الاقتصاد غير الرسمي في ظل تبني كل منهما لإستراتيجية وطنية للبيئة المستدامة بحيث سيتم التطرق فيه إلي مسار الخطط التنموية وما يتعلق بجانب المؤسسات المصغرة والصغيرة وعلاقتها بالاقتصاد غير الرسمي في ظل التنمية المستدامة في مصر كما ستتم المقارنة بين الدولتين علي أساس مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال وملاحظة أوجه الاختلاف والتشابه وكيفية تعامل مصر لتحسين بيئة المؤسسات المصغرة والصغيرة باعتبارها أحد مظاهر إدارة الاقتصاد غير الرسمي.

أولا الاقتصاد غير الرسمي في مصر:

اخترتمصر لمسيرتهاالتنمويةاستراتيجيةتسماالتخطيطلها بعدة فترات، كما استعملتفيها عدةأساليبتغيير تعبرهاالأهدافوقالخصوصيةكلمرحلةتنموية.

تجربة التخطيط التنموي في مصر⁽¹⁾

مررتجربةالتخطيطالتنموي فيمصر بعدةمر احليمكنتقسيمهاإلىالتخطيطالتنموي قبلالإصلاحاتالهيكليوة تجربةالتخطيطالتنموي بعدالإصلاحاتالهيكليوة التيبتدنتفيأثنائهااستراتيجيةوطنيةللتنميةالمستدامةكماسيتمبياناه.

تجربةالتخطيطالتنموي فيمصر قبلالإصلاحاتالهيكليوة:

أ- التمهيدللتخطيطالاقتصادي قبلالثورة(١٩٥٢-١٩٥٩)

لمتبدأمصر فيالأخذبمفهوماتالتخطيطالإعندقرار مجلسالوزراءبتاريخ١٩٤٥/٣/٢٤ بالموافقةعلىتشكيللجنةلوضعبرنامجعامللمشروعاتالحويةالتيقتقر إليهاالدولة،تمتنفيذأولمشروعتنموي فيمصر وهو مشروعالسنواتالخمسةالأولى(١٩٤٦/١٩٤٧-١٩٥٠-١٩٥١)، وتعتبر هذه أول محاولةللتخطيطالاقتصادي فيمصر^(٢).

وبدأالتمهيدللتخطيطالاقتصادي علىالمستوى الوطني فيمصر بإنشاء "المجلساللائم للتمميةالإنتاج" سنة١٩٥٢"والمجلساللائم للتمميةالخدمات" سنة١٩٥٣ لتنظيمإعدادالسياساتالاقتصادية والتنسيقفيما بينالمشاريعالإنتاجيةوالخدمية، ثم " لجنةالتخطيطالقومي " سنة١٩٥٥ وتخصبوضعخطةقوميةشاملةللتنميةالاقتصادية والاجتماعية، وتخللتهدالمرحلةمرحلةإقتصادالقطاع الخاصمن١٩٥٢ إلى١٩٥٦.

(١) إعدادالباحثه رشيدة حمودة، "إستراتيجيات إدرارة الاقتصاد غير الرسمي في ظل التخطيط للتممية المستدامة، دراسة مقارنة، بين تجربتي: الجزائر ومصر"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، سنة ٢٠١١، ص ٢٥٨.

(٢) د/ عبد الوهاب بوكروخ، عوائد القطاع الموازي في الجزائر، مجلة الرؤية الاقتصادية، المرجع السابق، ص ٢٠.

ثانيا: الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر:

تميزالاقتصادالجزائريخلاللقبةالثمانيناتبظاهرةتناميا لاقتصادغيرالرسمي، حيثيبلغالحجمالكلي لأنشطةالاقتصادغيرالرسميفالجزائر حسبآخر إحصائيةمتاحة ٣١,٢% من حجمالناتج المحلي الإجمالي سنة ٢٠٠٧، وأنجما ليالأموالامتداولةداخلهذاالاقتصادفتبلغحوالي ٦ملياريورو من إجمالي الدخل الوطني، وسيتم في هذا الجزء تحديد أسبابه.

أسباب الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر^(١):

عانى الاقتصاد الجزائري خلال الحقبة الثمانينات من مجموعة من الاختلالات الهيكلية كالإختلال بين العرض والطلب الكليين والأسعار والأجور وأسعار الفائدة ومعدلات التضخم من جراء تدني أسعار النفط وغير هامنا لإختلال التوازن الأثر في يتفشى الاقتصاد غير الرسمي. كما أدت سياسات التدخل للحكومة في أسواق السلع وعمال الإنتاج والصرى الأجنبي إلى نشوء أسواق موازية للأسواق الرسمية وذلك من خلال التأثيرات التي مارستها على هيكل الطلب العرضي والأسعار في الأسواق الرسمية.

أ- جمود النظام الضريبي وإرتفاع معدلات الاستقطاع الضريبي:

عجز النظام عن مواجأة التطورات الاقتصادية والاجتماعية من ناحية وإرتفاع معدلات الاستقطاع الضريبي، وأسعار الحديدية لضرائب الدخل من ناحية ثانية، وفضل للضعف العقوبات، وتواضع إمكانيات الإدارة المنفذة ولدت حوافز قوية للتهرب من الغشال الضريبي بالجوء إلى ممارسة الأنشطة غير المنظمة على مختلف المستويات.

ب- فتح الأسواق والقيام بإصلاحات هيكلية:

كشفت إصلاحات الهيكلية عن مدى الإرتباط بين حماية السوق والتطور الملحوظ في استيراد السلع، فبين ٢٠٠١-٢٠٠٨ كان متوسط الرسوم الجمركية المرتبطة بالواردات قد تراجع من ١٦,٤% إلى ٨,٨%، وسجل استيراد السلع زيادة ملحوظة في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٧ (بمعدل نمو سنوي قدر ب ١٥% مع الأخذ بالإعتبار لأثر السعر).

(١) إعداد الباحثة رشيدة حمودة، "إستراتيجيات إدارة الاقتصاد غير الرسمي في ظل التخطيط للتنمية المستدامة، دراسة مقارنة، بين تجربتي: الجزائر ومصر"، المرجع السابق، ص ٢٤٦.

ثالثا: الاقتصاد غير الرسمي في المملكة العربية السعودية:

أوضح مؤشر الحرية الاقتصادية ٢٠٠٦م تحسن كبير في ترتيب المملكة العام مقارنة بباقي الدول العربية، وذلك نتيجة تحسن مؤشرات المملكة التنموية، إلا أنه تبين أن مؤشر السوق غير الرسمي (مكون من مكونات الوشر العام) هو أدنى مؤشرات المملكة، ويشكل عقبة أمام تبوء المملكة لمكانة أفضل في المؤشر، وقد شكلت بيانات هذا الوشر منطلقا لإجراء هذه الدراسة حول واقع السوق أو الاقتصاد غير الرسمي في المملكة واليات تحجيمه، فإذا كان مؤشر الحرية يحدد النقاط من ١ إلى ٥ في كل مؤشر بحيث أن الدول الأقرب إلى ١ تؤدي أداء جيدا، في حين أن الدول الأقرب إلى ٥ تشهد تراجعا، ونلاحظ تراجع

تدرجي وملحوظ في السوق غير الرسمي، حيث زادت النقاط من ٢ في ١٩٩٦ إلى ٣,٥ من إجمالي ٥ نقاط في ٢٠٠٦م^(١).

وقد سجل السوق غير الرسمي في المملكة في ٢٠٠٣ مانسبته ١٩,٧% من الناتج المحلي الإجمالي، في الوقت الذي يمثل فيه حوالي ١٩,٨% في عمان، و٣٨% في مصر و ٢١,٦% في الأردن والأردن والكويت و ٢٧,٨% في الإمارات، إلا أن الملاحظ أنه مقارنة بعام ١٩٩٠م حيث كان السوق غير الرسمي يشكل ١٨,٤% فإن المؤكد أن السوق غير الرسمي يشهد نمواً، وهو ما يؤكد ما أنتهي إليه مؤشر الحرية الاقتصادية ٢٠٠٦م الذي أوضح نمو هذا السوق غير الرسمي يعوق المملكة من تبوء مكانة أفضل في مؤشر، إلا أنه وعلي الرغم من تنامي ظاهرة السوق غير الرسمية في المملكة، إلا أن السعودية بوضعها الراهن تعتبر أفضل الدول العربية بالنظر إلى حجم السوق غير الرسمية في المملكة، إلا أن السعودية بوضعها الراهن تعتبر أفضل الدول العربية بالنظر إلى حجم السوق غير الرسمي، كما أنها أقرب في وضعها للدول المتقدمة التي يشكل السوق غير الرسمي فيها حوالي ١٦% في المتوسط كما ذكرنا، كما أن المملكة تعد من أفضل دول آسيا بعد سنغافورة وهونج كونج من حيث حجم السوق غير الرسمي، ولكن هذا الوضع الجيد يمكن أن يزول إذا استمر زحفها السوق بالمستويات الحالية^(٢).

ويمكن للشخص العادي أن يلمس نمو هذا السوق سواء بالنظر إلى الوقوع في فخ المنتجات المقلدة أو تنامي ظاهرة الباعة المتجولين أو أمام المساجد أو في مناطق بعينها خاصة تلك التي تكتظ بالعمالة الوافدة، ولا شك أن للعمالة الوافدة دور كبير في تنامي هذه الظاهرة سواء بصفتهم منتجين في السوق غير الرسمي أو بصفتهم مروجين أو مستهلكين لمنتجات هذا السوق، نظراً لضعف دخولهم وسعيهم نحو تعظيم الدخل من خلال أنشطة خارج إطار السوق غير الرسمي.

(١) د/ رضا عبد السلام، "السوق غير الرسمي: الظاهرة - أسبابها - آثارها وسبل الحد منها - مع التطبيق على المملكة"، صندوق التنمية الصناعية السعودية، ص ١٠.

(٢) كلية إدارة أعمال، قسم الاقتصاد، أثر الاقتصاد الخفي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، بحث مقدم لاستكمال درجة البكالوريوس في الاقتصاد، إعداد، ليلى حامد المطيري، طبعة ٢٠١٤، ص ٢١.

رابعاً: الاقتصاد غير الرسمي في سورية^(١):

لا يمكن مقارنة (الاقتصاد الإجرامي) بـ (الاقتصاد غير رسمي) فالاقتصاد الإجرامي هو اقتصاد مدمر للبنية الاقتصادية الوطنية، ويترك آثاره السيئة على كل جوانب الحياة لذلك هناك إتفاق دولي علي محاربة ومن الإتفاقيات (إتفاقية الدولة ١٩٦٩ والمعدلة بروتوكول سنة ١٩٧٣ لمحاربة المخدرات- الإتفاقية الدولية للإتجار غير المشروعه في المخدرات عام ١٩٨٨- فريق العمل المالي ١٩٨٩ وأطلق عليها اسم FATF وتوصيتها الأربعين- قوانين الدول العربية لمكافحة الاقتصاد غير الرسمي- القانون السوري رقم ٥٩، ٢٠٠٣/٢/١٩..... إلخ.

إن من أهم أسباب انتشار هذا الأقتصاد هي تراجع دور الدولة والقوانين المختصة بمكافحة هذا الإجرام لذلك فإننا ندعو إلي زيادة قوة الدولة وتدخّلها في الحياة الإقتصادية، ويدخل ضمن هذا الإقتصاد الأموال المهربة من سورية والتي تشكل قسم كبير من الأموال السورية المهاجرة والتي تقدر بين ٨٠-١٢٠ مليار دولار أي تعادل علي الأقل ٤ أضعاف الناتج القومي السوري.

أسباب انتشار الأقتصاد غير الرسمي فإنها تختلف، ونذكر منها علي سبيل المثال لا الحصر:

١- ضعف معدل النمو الاقتصادي وبالتالي عدم قدرة الأقتصاد الوطني علي خلق فرص عمل للقادمين إلي سوق العمل، حيث أنه يجب أن يكون معدل النمو الاقتصادي يعادل ثلاث أمثال معدل النمو السكاني علي الأقل، أي أن لا يقل عن ٧ %.

٢- زيادة نسبة القادمين إلي سوق العمل، وخاصة بعد عودة كثير من العمال من الدول الأخرى بسبب الأضطرابات السياسية والاجتماعية فيها، وسنويا ينضم إلي سوق العمل بحدود ٢٥٠ ألف طالب عمل، لكن لا يؤمن أكثر من ٧٠ ألف عامل، وأصبحت عام ٢٠٠٥ بحدود ٤٧٥٣ ألف عامل^(٣).

٣- إن أغلب العاملين في هذا القطاع يتهربوا من سداد الضرائب، ففي قطع الحسابات لعام ٢٠٠٥ كانت مساهمة القطاع الخاص في ضريبة المههم بحدود ١٤,٥ % بينما القطاع العام بحدود ٨٢ % . علما أن الكثير من المهن قد ازدادت وتوسعت أفقيا وعموديا، وهذه المشكلة ستزداد مستقبلا إذا لم تعالج لأن الرسوم الجمركية ستخفض من اجراء الإجراءات الداخلية والاتفاقيات الدولية.

(١) رئاسة مجلس الوزراء- المكتب المركزي للإحصاء، نتائج قسم سوق العمل عام ٢٠٠٥، جدول ١١ ص ١٣.

خامسا: الأقتصاد غير الرسمي في فلسطين:

وقد عانت دولة فلسطين منذ أتمالية خانقة خلال عام ٢٠١٢ ابتداءً من شهر يونيو/حزيران، أثر تفقدتها علي الوفاء بالتزاماتها فدفعت واتبموظ فيها، وتسديد قيمة السلع والخدمات التي تقو ما لقطاعا الخاص بتزويد المؤسسات الحكومية بها ويعود ذلك للعجز في جانب الإيراد اذ تبسبب حجز الاحتلال لإسرائيل إيرادات الجمارك وعدم تسليمها للسلطة الفلسطينية، والاضيق علي انتقال الأفراد والبضائع في السوق الداخلية ومع الأوساق الخارجية، واستغلال الأفراد صلتهمير البنية التحتية والمرفق العامة، بالإضافة إلي عدم وفاء المانحين بالتزاماتها المالية المقرر دفعها^(١).

ونتيجة لذلك فقد تراجعت نمو الاقتصاد غير الرسمي الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة خلال العام ٢٠١٢، معتباطاً لأنشطة الاقتصادية وارتفاع معدل البطالة، حيث لا يزال اليعان الاقتصادي الفلسطيني من صعوبة تكبيره وتحسين قدرته على التعافي والنهوض، ولا تزال الاختلالات الهيكلية موجودة وعلى الرغم من أن الناتج المحلي الإجمالي والأسعار الثابتة شهد ارتفاعاً بنسبة ٩,٥ في المائة خلال العام ٢٠١٢، وهن نسبة أقل من تلك التي شهدتها خلال العام ٢٠١١ والتبيلغ نحو ١٢ في المائة، إلا أنه بقي قريباً من المستوى السابق قبل الأزمة المالية العالمية، وهو الأمر الذي صال العمل، إذاً هذا النمو لم يعتمد على زيادة الاستثمار للقطاع الخاص وزيادة القدرة الإنتاجية للاقتصاد، وهو الأمر الذي يتحمل مسؤولية وليتهم مارتاداً للاحتلال الإسرائيلي التي أعاقها إمكانية الحركة من خلال وجود أكثر من ألف حاجز ثابت ومتنقل في مخط لفلأراضي الفلسطينية المحتلة، ومواصلة بناء جدار الفصل العنصري، والتضييق على انتقال الأفراد والبضائع في السوق الداخلية ومع الأسواق الخارجية بكافة السبل، واستغلال الفرص لتدمير البنى التحتية والمرافق العامة^(١).

وارتفعت مساهمة الاقتصاد غير الرسمي في ٢٠١١ الي ١,٧ مليون دولار، وفق للدراسة، وتحظر الحكومات علي مستوي العالم الانشطة الاقتصادية غير القانونية، التي لا تدخل ضمن حسابات إجمال ناتجها المحلي، بوصفها أنشطة الاقتصاد غير الرسمي، بل وتتخذ قراراتها للحد منها ولكن في غزة، توجد لجنة حكومية لإنفاق مهمتها ترخيص ومراقبة وتقديم الدعم للتبادل عبر إنفاق التهريب التي تتدفق عبرها إحتياجات العيش لنحو مليوني نسمة، محاصرين اقتصادياً منذ سبع سنوات، وتابعت الاناضول أنه علي الرغم من أن ظاهرة الاتفاق بدأت منذ ٢٠٠٦، أي بعد بدا الحصار الإسرائيلي الذي منع تبادل المواد الأساسية من قطاع غزة والية، بسبب إغلاقه المعابر التجارية الرئيسية للقطاع، إلي أن معظم تجارة الأنفاق لا يدخل ضمن الاقتصاد غير الرسمي^(٢).

(١) سلطة النقد الفلسطينية بالاعتماد علي بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ووزارة المالية، رام الله، فلسطين، فبراير ٢٠١٣.

(٢) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كتاب الإحصاء السنوي، رام الله، ٢٠١١.

(٣) وزارة الاقتصاد الفلسطينية، الإستراتيجية الوطنية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول العام ٢٠١٥، يونيو ٢٠١٢.

المبحث الثاني

الآليات التي اتخذتها بعض الدول لمواجهة ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي

ويتردد أغلب الذين يتم مقابلتهم في الاعتراف بسلوكهم الذي ينم عن الغش والخداع، كما أن إجاباتهم لا يمكن الوثوق بها تماماً مما يجعل من الصعب تقدير حجم العمل غير المعلن عنه^(١). وأفضل ما في هذه الطريقة أنه يتم استخدام استبيانات للحصول على إجابات ممن تجري مقابلتهم عما إذا كانوا قد شاركوا في هذا النشاط سواء كبايعين أو كمشتريين، وفي حالة النشاط غير الإجرامي فإن بيع الخدمة قد يتضمن انتهاكاً لقانون، أما شراؤها فلا يمثل هذا الانتهاك، ومن ثم فإذا كانت الإجابات

المتلقاه من المشتركين تقدم نفس الحجم تقريباً الذي تقدمه إجابات البائعين للنشاط الاقتصادي الأسود فإن المرء يستطيع أن يثق في إلي حد ما.

٢-تدقيق الحسابات الضريبية^(٢):

حيث يتم تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي من واقع قياس الداخيل المبلغ عنه الخاضع للضريبة. والدخل المقياس بطرق انتقائية، وفي هذا الصدد كانت برامج المراجعة المالية ذات تأثير وفعالية على نحو خاص، وكون هذه البرامج قد صممت خصيصاً لقياس مقدار الدخل المفروض عليه ضريبة وغير المعلن ، فقد استخدمت في حساب حجم الاقتصاد الأسود في العديد من الدول، فقد استخدمت في الولايات المتحدة من قبل (Charles & T Clotfelter)^(٣).

ويستخدم هذا المدخل في تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي عن طريق قيام السلطات الضريبية بالكشف عن الدخل التي لا يتم التبليغ عنها وذلك من خلال المراجعة الضريبية والتدقيق المكثف لعينة من الممولين الذين التزموا بتقديم الإقرارات الضريبية وذلك وصولاً إلي مدي صحة هذه الإقرارات، والواضح أن هذه الطريقة تعتمد على أن يقوم كل ممول بمحض اختياره بتوضيح مركزه المالي والكشف عن مصادر دخله، وذلك كله عن طريق اختيار عينة عشوائية من دافعي الضرائب ثم إخضاع إقرارات هؤلاء الأشخاص للفحص الدقيق والمراجعة من أجل الوصول إلي نسبة التهرب الضريبي ومن ثم حجم الاقتصاد الأسود، بعد تعميم هذه النتائج على المستوي القومي.

وقد أعطى هذا المدخل في قياس حجم الاقتصاد الأسود نتائج تكاد تكون دقيقة إلي حد ما لكمية الدخل التي يتم إخفاؤها من قبل الممولين، ففي دراسة أجريت في الولايات المتحدة على عينة مكونة من ٥٠٠٠٠ فرد من دافعي الضرائب، والتي تمت مراجعة تدقيق حساباتهم تبين أن عملية إخفاء المستوي الحقيقي للدخل ترتفع بالنسبة لبعض الافراد إلي مستويات خطيرة، ربما تصل إلي ٦٠٪.

(١) د/ عبد الحكيم مصطفى الشرفاوي، "التهرب الضريبي والاقتصاد الأسود"، مرجع سابق ، ص ٥٦ .

(٢) د/ صفوت عبد السلام عوض الله، "الاقتصاد السري"، مرجع سابق، ص ٣٤.

(3) Clotfelter, Chalties T. "Tax Evasion and Tex Rates: An Anlysis of Individual Return". Review Economy. Statistic, Vol. 65,3,1983, pp. 363-373.

ومع هذا نجد أن هناك العديد من المشاكل والصعوبات التي تكتنف هذا المدخل، بداية فإن استخدام بيانات الخضوع للضريبة يعادل استخدام عينة دافعي الضرائب والتي ربما ينعاز إليها الباحث في بحثه، لأن عملية اختيار دافعي الضرائب بهدف القيام بعملية مراجعة على دخولهم ومن ثم عائداتهم الضريبية، والتي تشير إلى احتمال حدوث غش ضريبي فإن مثل هذه العينة لا تعتبر عشوائية تمثل إجمالي السكان، وعليه فإن هذا العامل من المحتمل أن يجعل من التقديرات التي تقوم على أساس المراجعة الضريبية غير دقيقة في تقدير حجم الاقتصاد الأسود^(١).

هذا بالإضافة إلي أن الأسلوب الذي يقوم على أساس المراجعة الضريبية يعكس جزء من حجم الاقتصاد الأسود فقط والذي نجح السلطات الضريبية في اكتشافه. حيث هناك بعض أنواع للدخل يصعب قياسها أو اكتشافها، مثل أنشطة التهريب السلي وتتهريب المخدرات وغيرها، كما يسمح بتقدير الحجم الكامل للدخل المخفاه في بعض القطاعات التي يكثر فيها التهرب الضريبي^(١).

باختصار.. إن طريقة المسح بالعينة وكذلك المراجعة الضريبية السابق ذكرهما يؤديان فقط للوصول إلي تقديرات، كما أنهما لا يغطيان جميع الأنشطة السوداء، ومن ثم يمكن أن يقدم تقديرات لحجم الاقتصاد الأسود أقل من الواقع، فهي غير قادرة على الأقل في الوقت الحالي على أن تغطي تقديرات عنمو وتطوير الاقتصاد الأسود خلال فترة زمنية طويلة وإن كان لا يمكن انكار دورهما في أنهما يقدمان معلومات تفصيلية عن أنشطة الاقتصاد الأسود وهيكل وتركيب العمالة في هذا القطاع الاقتصادي.

(المناهج غير المباشرة : Indirect Approches)

هذه المناهج - المدخل - التي تسمى أيضاً بمناهج المؤشرات هي في الغالب مداخل أو اتجاهات الاقتصاد الكلي وتستخدم مؤشرات اقتصادية عديدة عن تطوير الاقتصاد الأسود بمرور الوقت وتتضمن خمسة مؤشرات :-

١- إحصاءات الحسابات القومية:

حيث يتم تقدير النمو في الاقتصاد الأسود على أساس التفاوت بين إحصاءات الدخل والإنفاق في الحسابات القومية أو في البيانات الفردية، ففي مجال المحاسبة القومي مع مقياس إنفاق هذا الناتج. وبالتالي فإن الفجوة بين مقياس الإنفاق ومقياس الدخل يمكن استخدامها كمؤشر على حجم الاقتصاد الأسود.

(١) د/ عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي، "التهرب الضريبي والاقتصاد الأسود"، مرجع سابق، ص ٥٧.

(٢) د/ محمد إبراهيم طه السقاء، "الاقتصاد الخفي في مصر"، مرجع سابق، ص ٣٢.

إذا يقوم هذا المدخل على فرض مؤداه أن الأفراد يحصلون على دخول من مصادر مختلفة، وأن هناك جانباً منها، إلا أن هذه الدخول المخفاه، سوف تتحول إلي انفاق إن عاجلاً أو آجلاً، وبمعني آخر فإن هذا الأسلوب لتقدير حجم الاقتصاد الأسود يقوم على أساس أن معاملات الاقتصاد الأسود لن تظهر في صورة دخل ولكنها ستظهر في صورة انفاق، فإذا ما كان ذلك صحيحاً فإن هذه الفروق بين الدخل المسجلة والإنفاق تعطينا معلومات حول حجم الاقتصاد الأسود، أضف إلي ذلك أن التغييرات السنوية في حجم هذه الفروق بين الدخل والإنفاق تشير إلي الاتجاه العام للاقتصاد الأسود^(١).

ويمكن وفقاً لهذا المدخل تقدير حجم الاقتصاد الأسود بإحدى طريقتين الأولى تقوم على أساس إجراء مقارنة بين الدخل والإنفاق على المستوى القومي وذلك من خلال الاقتصاد الكلي، والثانية من خلال مقارنة الدخل بالإنفاق على مستوى الأسرة من خلال الاقتصاد الجزئي ثم تعميم النتائج على مستوى الاقتصاد ككل^(٢).

وقد استخدم هذا المنهج في النمسا ١٩٨٣م من قبل (A. Franz)، وفي إنجلترا ١٩٨٠م من قبل (Kerrick Macafee)، وفي ١٩٨٩م من قبل (Michael O Higgins) وفي ١٩٨٥م من قبل (James D smith). وفي ألمانيا ١٩٨٢م من قبل (Hans – Georg Petersen). وفي ١٩٨١م من قبل (Daniela Del Boca). وفي الولايات المتحدة ١٩٧٩م من قبل (T. Park).

وفي عام ١٩٩٨م قام كل من (Tiho Yoo and Jin k. Hyun) بإجراء أحدث المقارنات الدولية للاقتصاد الأسود، وقاموا بحساب حجم الاقتصاد الأسود في كوريا والذي بلغ ٢٠,٣% في ١٩٩٦م وفي تاوان بلغ ١٦,٥% في ١٩٩٥م، وفي إيطاليا ١٩,٢%، وفي أسبانيا ٥٠,٥%، في ١٩٩٠م، وفي روسيا ٧٤,٩%، في ١٩٩٠م وذلك طبقاً لتقديراتهم.

وإذا ماتم قياس كل عناصر الإنفاق دون حدوث أخطاء، فإن هذا المنهج يعطي تقديراً جيداً لحجم الاقتصاد الأسود، ولكن يجب ملاحظة أن الاختلاف والتباين بين إحصاءات الدخل والإنفاق في الحسابات القومية أو في البيانات الفردية ربما يعكس كل أوجه الخطأ والسهو في كل القطاعات بالإضافة إلي النشاط الاقتصادي الأسود مما يقلل من وجهة نظرنا في مصداقية هذه التقديرات لحجم الاقتصاد الأسود، ويمكن تبرير وجهه النظر هذه بالآتي:

(١) د/ نسرين عبد الحميد نبيه، "الاقتصاد الخفي"، مرجع سابق، ص ٥٧.

(٢) د/ عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي، "التهرب الضريبي والاقتصاد الأسود"، مرجع سابق، ص ٥٩.

- على المستوى الفردي (الأسرة)^(١):

غالباً ما يكون إنفاق الأسرة في فترة زمنية يفوق دخلها المعلن أثناء نفس الفترة، وربما يرجع ذلك إلي أن دخل الأسرة أعلي مما يتم الكشف عنه وهذا يعني أنهم متورطون في النشاط الاقتصادي الأسود ولكن ربما يكون هناك أسباب أخرى لوجود هذا التناقص بين الدخل والإنفاق، على سبيل المثال ... وربما تمر الأسرة بفترة انخفاض مؤقت في الدخل يجعلها تظهر بمستوي أقل من مستواها الطبيعي بسبب البطالة مثلاً، أو المرض، في هذه الحالة فإنه من المعقول جداً أن نتوقع ازدياد حجم النفقات الجارية على الدخل

الجاري وينشأ هذا الاختلاف نتيجة لمدخرات سابقة أو الاقتراض من المحيط الاسري والأصدقاء، أو حتي مؤسسات مالية .

وفي حالات أخرى ربما يكون أفراد الأسرة من كبار السن المتقاعدين - والذين ينفقون بمعدلات أعلى من دخلهم المعلن، وذلك باستخدام مدخرات سابقة، وبالعكس فإن أسرة أفرادها من صغار السن ربما تنفق أكثر من دخلها الفعلي المعلن، على سبيل المثال عندما تقدم على شراء سلع معمرة بالتقسيط، ومن ثم فالإنفاق الزائد في مثل هذه الحالات ليس بالتأكيد علامة على أن أعضاء الأسرة منخرطين في القطاع الاقتصادي الأسود، ببساطة لقد أسس هؤلاء إنفاقهم على الدخل المدخر أو المتوقع في حياتهم المستقبلية وليس على الدخل الحالي^(٢) .

هكذا تتكشف الأمور فعندما يزيد إنفاق الفرد أو الأسرة على الدخل الفعلي الحالي، فإن ذلك لا يقدم دليلاً كافياً للاعتقاد بوجود دخل غير معلن لهذه الأسرة .

-على المستوى القومي^(٣) :

إذا كانت فكرة قياس حجم الاقتصاد الأسود بمقارنة دخل الأسرة وإنفاقها تبدو غير مجدية نظراً لعدم دقة نتائجها فما الوضع بالنسبة لحسابات الدخل القومي؟

هذا المنهج استخدم في ١٩٨٠م من قبل (MacAfee)، حيث ذكر أن الاقتصاد الأسود في المملكة المتحدة ربما يصل من ٣ : ٣,٥ % من الناتج القومي الإجمالي في نهاية السبعينات .

المبادئ الاقتصادية المستقرة تفيد بأن الدخل القومي يجب أن يطابق الإنفاق القومي، فإذا كانت هناك ثلاث طرق لحساب الناتج القومي الإجمالي (الدخل والإنفاق) فيجب أن نحصل على نتيجة واحدة من وراء الطرق الثلاث وهي تطابق الدخل مع الإنفاق القومي، ومع ذلك فإن الواقع العملي يشير إلي أن حسابات الناتج القومي الإجمالي من خلال الطرق الثلاث غالباً ما تختلف .

(١) د/ عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي، "التهرب الضريبي والاقتصاد الأسود"، مرجع سابق، ص ٦٠ .

(٢) د/ نسرين عبد الحميد نبيه، "الاقتصاد الخفي"، مرجع سابق، ص ٥٨ .

(3) macafee, kerrick,a, glimpse of the hidden economy in the national accounts, economic trends, February, vol.;136,1980,pp,81.87.

الفصل الثاني

التجربة المصرية

المبحث الأول

إطار مشكلة الاقتصاد غير الرسمي في مصر

***تمهيد :**

لأن المفهوم مهووتعبير أو نسقاومجموعة أفكار مختلفعليهاولمتتبلور بشكلواضح، أماالمصطلحفهوتعبير متكاملوواضحمتفقعليه، أيمحددبشكلدقيقواضح، وبالتاليفالمصطلحاتهيمفاتيحالعلومومدخلها ومنهنا تأنيصعوبةتحديدجوهر اقتصادالظل، وسنحاول أنناقشمفهومه – أنواعه – فوائده – أضراره – بنيته ... إلخ، وكلماتعمقنافيالأسئلةتولدتأسئلةجديدة، فهلهو اقتصادطبيعيأماقتصادحر؟! اقتصادنقديأمامقايضةاقتصادموجهاأماقتصادعروضطلب؟! قديماأمحديث؟! ضار أمنافع؟! لهلواقتصادالجريمة، أميختلفعنه؟! ماحدودالتباينوتقاطعبيئهما؟! .. إلخ.

قبلا لتطرقإلى ماهيتمى خصائصومكوناتالاقتصادغير الرسميشير إلىأنظهور الاقتصادغير الرسميسبقنشأةالدولواقتصادالرسميالمربطبها، فمنالناحيةالتاريخية عندماكانالأفراديعيشونفيمجموعاتصغيرة لاترقىلمرتبةالدولة، كانعلىالأفراديعقوموا بأنشطةاقتصادية^(١).

توجدبهكافة أشكالالعلاقاتالاقتصاديةمنبيعوشراء - دائنيةومديونية - ربوحوخسارة - تعاملاتنقديةومقايضة - بيعبالأجلوفوري .. إلخ، وتوجدفيهكلأنواعالفسادوالجريمةوالأخلاقوالبساطة بأغلبهيعتمدعلى مبدأالغايةتبرر الوسيلة^(٢).

حسبهذالتوجهير تبظهورالاقتصادغير الرسميمعبديةظهور الأنظمةالاقتصاديةالقائمةعلى وجودالضرائب، فوجودالضرائبفريقينأولاعالاقتصادالقائم، فحولالنشاطإلىطريقتين طريقتينمبصير عفيفدخلفيحساباتالدولةوطريقتينمبصير شرعيولا يدخلالتاليحساباتها، وفيهذالسياقيعتبر النظامالضريبيبيفيمصر قديمانأفضلالنظامالضريبيبييأقدمهاعلىالإطلاق، حيثكانالجنديمر ونطوالليومفيالشوارعليرقبوا ما يحدثمنأعمالوأنشطةاقتصاديةويجمعونعليهاالضرائب.

(١) د/ وانلواراة: الاقتصادغير الرسميكأحدأعراضظهورالدولةالموازية، مركزالمشروعأتدوليةالخاصة، ٢٠٠٥، وللمزيد من الإيضاح في هذا الموضوع يمكن العودة للموقع: www.cipe-arabia.org/files/art1401.pdf، شوهد بتاريخ ٢٢/٤/٢٠١١، الساعة ١٣:٠٠ م.

(٢) د/ نسر بنعبد الحميدنييه: الاقتصادالخفي، دارالوفاءلدينا للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، الإسكندرية، ٢٠٠٥، ص 10.

تختلف أسباب نمو الاقتصاد غير الرسمي من دولة لأخرى ، إلا أنه من الممكن بصفة عامة حصر هذه الأسباب في الآتي :

١ – ارتفاع مستوى الضرائب :-

يتزايد الحافز نحو التحول إلى العمل في الاقتصاد غير الرسمي إذا كانت الأنشطة في الاقتصاد الرسمي تتعرض للمزيد من الضرائب من وقت لآخر، ويعتمد قرار المشاركة في الاقتصاد غير الرسمي، للتهرب من الضرائب على أساس من الموازنة بين العقوبات التي قد يتعرض لها الفرد في حالة اكتشاف

التهرب، وكافة المخاطر الأخرى، وبين الدخول الإضافية التي ستعود عليه من التهرب، أخذاً في الاعتبار مدى استعداده لتحمل المخاطرة، وبناءً على هذه الموازنة يتخذ الفرد قراره بالتهرب أو عدم التهرب^(١).

ويؤدي نمو العبء الضريبي، سواء أكان ذلك بالنسبة للضرائب المباشرة أو الضرائب غير المباشرة، إلى رفع نسبة الضرائب إلى الناتج القومي. وهو ما يدفع إما إلى محاولة تجنب الضرائب أو التهرب من دفع الضرائب. ويؤدي ارتفاع العبء الضريبي إلى تحويل بعض الأنشطة إلى الاقتصاد غير الرسمي، حيث تصبح هذه الأنشطة غير مسجلة، وبالتالي لا تدفع ضرائب. ويتوقع أن تؤدي كل أشكال الضرائب إلى تحول المشروعات نحو الاقتصاد غير الرسمي، إلا أن أهمية ودرجة تأثير نوع معين من الضرائب تختلف من دولة إلى دولة أخرى. على سبيل المثال، فإن نمو الاقتصاد غير الرسمي في الولايات المتحدة يعزي إلى الضرائب على الدخل. بينما يعزي نمو الاقتصاد غير الرسمي في أوروبا إلى ارتفاع اشتراكات التأمينات الاجتماعية والضرائب على القيمة المضافة، أما إذا ما أخذنا الدول النامية في الاعتبار، فإن الضرائب المرتفعة على التجارة الخارجية لهذه الدول يمكن إدخالها أيضاً في قائمة العوامل المسؤولة عن تحول المشروعات نحو الاقتصاد غير الرسمي^(٢).

على سبيل المثال، يشير (Hansson 1982) إلى أن ارتفاع معدل الضريبة على الدخل الإضافي يمثل العامل الرئيسي في ظهور الاقتصاد غير الرسمي في السويد، يؤدي قيام الممول بعدم الكشف عن دخوله الإضافية إلى تهرب ضريبي نسبته ٦٥% من الدخول غير المكشوف عنها، الأمر الذي يمثل حافزاً كبيراً للممولين نحو التهرب الضريبي، والتحول نحو الاقتصاد غير الرسمي^(٣).

(١) د/ محمد ابراهيم طه السقا، "الاقتصاد الخفي في مصر"، مرجع سابق، ص ١٦.

(٢) د/ صفوت عبدالسلام عوض الله، "الاقتصاد السري"، مرجع سابق، ص ١١.

(٣) الباحث العلمي، علي محمود محمد، في تحليل الاقتصاد الخفي في سورية، وللمزيد من الإيضاح من موقع

www.b2b-say.com

ويعطي (Hansson 1982) مثالا على ذلك في حالة السويد، حيث يشير إلى أن العامل الذي يعمل في الاقتصاد غير الرسمي ساعة إضافية بنصف الأجر الذي يعمل به في الاقتصاد الرسمي، سيحصل على إيراد صافي يساوي ضعف إيراده من تلك الساعة، إذا ما عمل في الاقتصاد الرسمي ودفع الضريبة المفروضة في الاقتصاد الرسمي عن هذه الساعة الإضافية، وبالرغم من كون النظام الضريبي في السويد من الأنظمة ذات الكفاءة العالية، بالإضافة إلى انخفاض نسبة الفساد الإداري بين العاملين في مجال الضرائب، والتي تكفل حصر الاقتصاد غير الرسمي في أضيق نطاق ممكن، بالمقارنة بباقي الدول، إلا أن (Hansson 1982) يشير إلى أن آثار ارتفاع معدلات الضريبة، وبصفة خاصة على الدخول

الحدية، تتعكس في صورة ازدهار للاقتصاد غير الرسمي على المدى الطويل، وتوفر بالفعل دوافع نحو المخاطرة والتحول نحو الاقتصاد غير الرسمي.

على أن السؤال الذي يطرح نفسه هنا هو، هل يؤدي تخفيض معدلات الضريبة إلى القضاء على الاقتصاد غير الرسمي؟ إن تخفيض معدلات الضريبة قد لا يعني بالضرورة القضاء على الاقتصاد غير الرسمي، ذلك أن المتعاملين في الاقتصاد غير الرسمي يتمتعون بمعدل ضريبة فعلي يساوي صفرًا، وبالتالي فإن تخفيض معدل الضريبة بعدة نقاط ليس من المحتمل أن يؤثر على رغبة هؤلاء الأفراد في إظهار دخولهم الحقيقية ودفع الضريبة المطلوبة^(١)، على أنه على أحسن الفروض يمكن تخيل أن تخفيض معدل الضريبة، سوف يقلل من الحافز نحو دخول مزيد من الأفراد إلى الاقتصاد غير الرسمي. أما هؤلاء الذين يتعاملون فعلا في الاقتصاد غير الرسمي فيصعب تصور أن تتأثر أعدادهم بتخفيض معدلات الضريبة^(٢).

كذلك فإن إدخال أشكال أخرى من الضريبة غير المباشرة مثل ضريبة القيمة المضافة أو ضريبة المبيعات، بدلا من الضرائب على الدخل لن يقضي على الاقتصاد غير الرسمي.

* ونرى مع جانب من الفقه تمثل العلاقة التبادلية بين التضخم وارتفاع مستويات الضريبة على الدخل عاملا إضافيا يؤدي إلى ازدهار أنشطة الاقتصاد غير الرسمي. فعندما تزداد الدخول الاسمية مع ارتفاع معدلات التضخم، ينتقل دافعي الضرائب إلى شرائح أعلى من الدخل، وهو ما يؤدي إلى ارتفاع معدلات الضرائب بالرغم من أن الدخل القابل للتصرف بعد فرض الضريبة قد ينخفض من الناحية الحقيقية بفعل وجود التضخم. لذلك يعتمد بعض الأفراد إلى التهرب الضريبي، من خلال إخفاء جانب من دخولهم عند كتابة إقراراتهم الضريبية، أو قد يميلون إلى تفضيل إجراء المعاملات من خلال نظام المقايضة، حتى يتجنبوا انخفاض مستويات المعيشة الناجمة عن التضخم وارتفاع معدلات الضريبة في ذات الوقت

(١) د/ محمد ابراهيم طه السقا، "الاقتصاد الخفي في مصر"، مرجع سابق، ص ١٧.

(٢) د/ صفوت عبدالسلام عوض الله، "الاقتصاد السري"، مرجع سابق، ص ١٢.

على سبيل المثال فإن الدول الأوروبية تعاني من وجود اقتصاد خفي بالرغم من استخدام ضريبة القيمة المضافة على نطاق واسع. ذلك أن من الممكن التهرب من ضريبة القيمة المضافة، من خلال الاتفاقات التي يمكن أن تتم بين المنتجين والمستهلكين، وكذلك من خلال تزييف الفواتير، وإذا ما نجح المتعاملون في التهرب من الضريبة على القيمة المضافة، فإن ذلك سوف يمكنهم من تحصيل الضريبة والاحتفاظ بها لأنفسهم.

وبالرغم من أن التحليل الاقتصادي الجزئي Microeconomic Analysis للضريبة يشير إلى أن أرباح المنتج تميل إلى الانخفاض مع زيادة مستوى الضريبة، لأن المنتج قد يضطر إلى تحمل جانبا

من الضريبة، يعتمد ذلك على درجة مرونة الطلب السعرية، إلا أن التحول نحو الاقتصاد غير الرسمي يجعل من الضريبة مصدراً جيداً للدخل للكثير من تجار التجزئة، بل وقد يمكنهم من زيادة مستوى أعمالهم وذلك عن طريق منح خصم لعملائهم يعادل قيمة - أجزء من- الضريبة^(١).

ويرتبط بهذا العنصر مدى شعور الأفراد بالرضاء عن السياسات الحكومية ، وقناعتهم بالأهداف التي تسعى السلطات إلى تحقيقها، إذ يعد ذلك من العوامل الفعالة في رفع درجة الالتزام الأدبي من جانب الأفراد نحو دفع الضريبة، فإذا أحس الأفراد بعدم جدوى البرامج الحكومية، أو أن هناك إسرافاً مبالغاً فيه في إتفاق حيلة الضرائب، أو أحس الأفراد بأن ليس هناك عائد ملموس يعود عليهم، فإنهم قد يميلون إلى محاولة التهرب من أو تجنب دفع الضريبة.

٢ – النظم والقيود الحكومية :-

يرى البعض أنه إذا لم يكن هناك ضرائب ، فإن الاقتصاد غير الرسمي سوف يستمر أيضاً في الظهور، بسبب القيود الحكومية الأخرى المفروضة على النشاط الاقتصادي للأفراد. وتفرض هذه النظم أو القيود إما بهدف تنظيم ممارسة أعمال معينة^(٢).

أو رفع مستوى الرفاهية الاقتصادية للأفراد وضمان مستويات مناسبة من المعيشة أو الرفاهية أو الأمان، أو قد تفرض بسبب أن الأنشطة ذاتها أنشطة إجرامية، أو غير قانونية من المنظور الاقتصادي أو الاجتماعي، وإذا كانت هذه القيود مصحوبة بغرامات مرتفعة ونظام فعال للرقابة، فقد تحول دون وجود مثل هذه الأنشطة، إلا أنها للأسف في أغلب الأحوال ستحول هذه الأنشطة إلى الاقتصاد غير الرسمي^(٣).

(١) د/ محمد إبراهيم طه السقا، "الاقتصاد الخفي في مصر"، مرجع سابق، ص ٢٠.

(٢) د/ حمدي عبد العظيم، غسيل الاموال في مصر والعالم، ص ١٧.

(٣) د/ صفوت عبدالسلام عوض الله، "الاقتصاد السري"، مرجع سابق، ص ١٨.

إن الكثير من الدول^(١)، وبصفة خاصة الدول المتقدمة، تمنح بعض المزايا لأغراض رفع مستويات الرفاهية العامة للأفراد المقيمين داخل حدود دولهم. وتتناسب هذه المدفوعات بصورة عكسية مع الدخل. وعادة ما يبدأ صرفها عندما ينخفض الدخل إلى مستوى معين، وقد تؤدي نظم الضمان الاجتماعي ومدفوعات الرفاهية التي تدفعها الحكومة للأفراد إلى دفعهم نحو دخول الاقتصاد غير الرسمي، فعندما يتعدى الدخل مستوى معين، يصبح الفرد غير مؤهل للحصول على الإعانة الاجتماعية، أو يحصل على جزء منها فقط. وقد يدفع هذا الأمر هؤلاء الأفراد إلى دخول الاقتصاد غير الرسمي، حتى لا تتأثر

مدفوعات الضمان الاجتماعي لهم، ولهذا السبب تنتشر عمالة الأفراد الذين أحيلوا إلى التقاعد في الاقتصاد غير الرسمي، خوفاً من تأثر مدفوعات المعاش لهم، من جراء انكشاف مصادر الدخل التي يحصلون عليها من عملهم إذا ما قرروا العمل في الاقتصاد الرسمي.

* وفي كثير من الأحيان تتطلب ممارسة بعض أنواع الوظائف أو الحرف الحصول على إذن رسمي أو ترخيص، كما قد تهدف هذه النظم إلى الحد من الكمية المعروضة من سلع أو خدمات معينة، وهو ما ينشأ عنه في بعض الأحوال فجوة بين الكمية المعروضة والكمية المطلوبة من هذه السلع والخدمات، مما يوفر دافع لدى الأفراد الذين ليس لديهم ترخيصاً بمزاولة المهنة، أو بإنتاج هذه السلع والخدمات إلى دخول الاقتصاد غير الرسمي والعمل بأجر أقل، أو الإنتاج بسعر أقل في الاقتصاد غير الرسمي، بدون تحمل الاستشارات المتمثلة في تكاليف استخراج مثل هذه التراخيص.

(١) د/ صفوت عبدالسلام عوض الله، "الاقتصاد السري"، مرجع سابق، ص ١٨.

* ونرى مع جانب من الفقه أن بعض القيود الحكومية على إنتاج سلعة معينة، قد تهدف إلى تحقيق بعض الأهداف الاقتصادية والاجتماعية. مثل حماية مستوى المعيشة للعمال، أو حماية المستهلكين. إلا أن ذلك يدفع بعض المنشآت إلى الظهور، بهدف الحصول على ميزة تنافسية من خلال تجنب هذه القوانين. كذلك فإن هناك مجموعة من القيود القانونية الأخرى التي تساهم في تحول المشروعات نحو الاقتصاد غير الرسمي، مثل ذلك القيود القانونية، أو المفروضة من قبل نقابات العمال حول مستويات الأمان والسلامة الواجب توفيرها أثناء أداء الوظيفة، أو القيود القانونية الخاصة بالموصفات الواجب الالتزام بها في تصميم المشروعات بهدف حماية البيئة، أو القيود على الحد الأدنى للأجور.

٣- دور المشروعات الصغيرة :-

* يعتبر الاقتصاد غير الرسمي مهم جداً بالنسبة للمشروعات الصغيرة، كما أن المشروعات الصغيرة مهمة جداً لوجود الاقتصاد غير الرسمي. فالمشروعات الصغيرة تميل إلى إجراء معاملات باستخدام النقود السائلة في إجراء المعاملات تسهل من الأنشطة غير الرسمية. ولهذا السبب نجد أن أي محاولة لتطبيق النظم الضريبية بالقوة، يترتب عليها إفلاس عدد كبير من المشروعات الصغيرة، لأن هذه المشروعات تعمل أصلاً في ظل افتراض عدم وجود ضرائب.

٤ - ندرة السلع :-

تختلف طبيعة العوامل المسؤولة عن نمو الاقتصاد غير الرسمي من الدول النامية إلى الدول المتقدمة. فمما لا شك فيه أن جانباً كبيراً من التحليل عن أسباب نمو الاقتصاد غير الرسمي تم على أساس حالة الدول المتقدمة^(١)، والتي تلعب فيها الضرائب دوراً أساسياً، أما فيما يتعلق بالدول النامية فإن الأمر يختلف بعض الشيء. إذا أننا نواجه في هذه الحالة اقتصاداً على جانب كبير من السيطرة والتحكم فيه من جانب الحكومة، ويعاني من عجز في عرض بعض السلع. كما أن جانباً كبيراً من هيكل الضريبة ينصب على الضرائب الغير مباشرة، وليس الضرائب على الدخل، والتي يفترض أنها العامل الأساسي في نمو الاقتصاد غير الرسمي في الدول المتقدمة، ولذلك نجد أن السبب الرئيسي في نمو الاقتصاد غير الرسمي في هذه الدول هو نقص عرض السلع الاستهلاكية والرأسمالية، وسهولة التلاعب في السلع التي توفرها الحكومة، والتي يفترض أن يتم توزيعها من خلال المنافذ المختلفة التي تتولى الحكومة الإشراف عليها.

* مما حدى بجانب فقهي نؤيده أنه يؤدي تزايد أعداد المشروعات الصغيرة ، والتي تقوم أساساً على استخدام النقود السائلة، في إجراء المعاملات إلى زيادة الأهمية النسبية للاقتصاد غير الرسمي في العديد من الدول. حيث يصبح من السهل التهرب من الضريبة عندما يكون حجم المشروعات صغيراً نسبياً.
(١) د/ محمد ابراهيم طه السقا، "الاقتصاد الخفي في مصر"، مرجع سابق، ص ٢٠.

المبحث الثاني

الأطر اللازمة لتحويل القطاع غير الرسمي إلى قطاع رسمي في مصر وآليات المواجهة

هناك عدة مراحل أساسية يمر بها المشروع ومنذ بدايته وحتى انقضاءه، وهى مرحلة التأسيس ثم التشغيل فمرحلة الخروج من حالة انقضاء المشروع، وتجدر الإشارة هنا إلى أن هناك مرحلة تتسبب في مرحلة التأسيس وهى مرحلة ما قبل التأسيس وهى التي تصدر أساليب الجدوى وحالات وجود الاختراعات أو الابتكارات التي تنتج من استثمار سمثلكا للمشروعات المبتكرة أو التي تحتاج إلى دراستها في الاقتصاد غير الرسمي في مصر.

وفيما يلي سوف يتم تحليلاً لخطوات الإجراءات التي يجب أن يقوم بها صاحب العمل في المراحل الثلاثة كيمياري نشاطه في إطار رسم ي:

١ - مرحلة التأسيس:

تعاني المنشآت الصغيرة والمتوسطة من ارتفاع تكاليف التأسيس التي يشكل الجزء غير القانوني فيها نسبة كبيرة، فقد تراوحت المدفوعات غير القانونية ما بين ١٥ % إلى ٩٠ % تقريباً بما إجمالي المدفوعات، وفي ستة أنشطة فقط، كان حجم هذا المدفوعات أقل من ٥٠ % من إجمالي المدفوعات، ويشجع على المستوى المحلي في مصر وفاتغير القانونية في مقابل إصدار التراخيص. ويتعين على صاحب المشروء الجديد كيز اول نشاطه في إطار رسمياً أن يقوم بفتح وتسجيل مشروءه، ويقوم بالتسجيلو التعامل مع التأمينات الاجتماعية والضرائب، علاوة على فتح حساباً صناعياً إذا كان مشروءاً وفتح حساباً تجارياً إذا كان المشروءاً وعتجارياً.

٢ - مرحلة التشغيل:

يتصور البعض أنه بانتهاء مرحلة التأسيس تنتهي أو تقل حلقات التعامل مع الهيئات والمصالح الحكومية بإجراءاتها وتعقيدها، علاوة على ما يستهلك من وقت وجهد لإنهاء تلك الإجراءات. لكن في الحقيقة فإن التعاملات تزداد تعقيداً وتشابكاً، حيث يزيد تعامل صاحب المنشأة مع الجهات والمصالح الحكومية فإذا كان صاحب المنشأة يتعامل مع ما يزيد عن ٢٥ جهة حكومية لانتهاء من الأوراق والمستندات المطلوبة مع الأخذ في الاعتبار الوقت والجهد والتكلفة المبذولة للحصول على الموافقات والتصاريح، علاوة على إمكانية زهاب صاحب العمل إلى الجهات المختلفة عدة مرات بعد كل مرحلة بسبب تكرارية الطلبات والأوراق والمستندات المطلوبة، يتعامل صاحب العمل في مرحلة التشغيل مع أكثر من ذلك بكثير. وإذا واجهت صاحب العمل إحدى المشكلات إلا أن الإجراءات التنفيذية يتعين عليها خوفاً من إجراءات أخرى كيبعد لما يواجهه من مشكلات.

فمثلاً دراسته تحليلاً لمشاكل الإجراءات التنفيذية لقطاع الصناعة وإيجاد الحلول لها، يتوجه صاحب العمل إلى الهيئة العامة للصناعة.

غرفة عمليات الصناعة، ويتقدم بشكوى موضحاً تفصيلاً عن المشكلة المطلوب حلها وذلك سواء من المنشآت الصناعية بما شرة أو اتحاد الصناعة المصرية أو غيرها وجميعاً المستثمرين أو أي متضرر آخر، ثم يتم تصنيف المشكلة إلى مشكلات مالية (جمارك/ضرائب/تأمينات/مؤسسات مالية) أو بنية أساسية (أرضي/كهرباء/غاز/مياه/اتصالات) أو قانونية وتشريعية، أو إجرائية وفنية وإذا احتاج الأمر تتميز بآراء ميدانية لملو قع المشكلة، ثم يعقد اجتماعاً مع مشركي معصاحب المشكلة وممثلي الجهات الحكومية المعنية

نية والجهات الأخرى ذات العلاقة للتوصل للحلول المناسبة لجميع الأطراف.
وأخيراً، يتموضع الحل لموضع التنفيذ وتتولى الغرفة متابعة التنفيذ^(١).

ومن ناحية الضرائب مثلاً، إذا كانت هناك مشكلة لصاحب العمل وأراد الاعتراض على ما جاء بنماذج الإخطار بالتعديل الوارد من المصلحة، يتم ذلك من خلال ثلاث مراحل هي التظلم ولجنة التوفيق ولجنة التظلمات. حيث يتقدم صاحب المنشأة بنفسه أو من يمثله خلال مدة زمنية معينة (٣٠ يوماً) من تاريخ استلام النموذج في مرحلة التظلم، ثم يتقدم صاحب المنشأة بنفسه أو من يمثله خلال ٦٠ يوماً من تاريخ رفض التظلم أو عدم البت فيه في مرحلة لجنة التوفيق، ويرفع التراجع إلى لجنة التظلمات إذا لم تتم مرحلة لجنة التوفيق بسبب عدم تعيين صاحب الشأن لممثله أو لو اختلف العضوان (ممثل المصلحة - ممثل المسجل) في مرحلة لجنة التظلمات. ويقوم صاحب العمل بالتقدم بالطلب والمستندات المؤيدة له إلى مأمورية ضرائب المبيعات الواقع في نطاقها الجغرافي المركز الرئيسي للنشاط، وفي حالة لجنة التظلمات: يصدر قرار اللجنة بأغلبية الأصوات ويكون قرارها مسبباً في المحضر مع بيان من يتحمل نفقات اللجنة. ويمكن الطعن على القرار الصادر من لجنة التظلمات أمام المحكمة الابتدائية خلال ٣٠ يوماً من تاريخ الإخطار بالقرار. وفي حالة رد الضريبة لجهات معفاة (المحصلة بالخطأ) يتوجه صاحب العمل إلى مصلحة الضرائب بطلب رد الضريبة ومعه شهادة الإعفاء معتمدة من الإدارة العامة للإعفاءات بالمصلحة، بجانب أصل لفواتير الدالة على سبق سداد الضريبة، وفي حالة الرد لحكم المحكمة (نهائي) يتقدم طالب رد الضريبة بطلب للمأمورية المختصة مرفقاً به صورة الحكم النهائي معتمداً ومذيلاً بالصيغة التنفيذية للحكم.

(١) الباحث/ حسين عبد المطلب الأسرج، "انعكاس القطاع غير الرسمي على الاقتصاد المصري"، بحث مقدم منه ٢٠١٠م، ص ٨. للايضاح من علي الموقع: www.academia.edu

٣ - مرحلة الخروج:

لا تقتصر الإجراءات التي تواجه صاحب العمل على مرحلتي الإنشاء والتشغيل فقط، بل تستمر كي تصل إلى مرحلة الخروج وانقضاء النشاط، حيث يجب على صاحب العمل تقديم إقرار نهاية النشاط (في حالة التوقف نهائياً أو التنازل عن المنشأة أو مغادرة البلاد) إلى مصلحة الضرائب، حيث يقوم بتقديم الإخطار بالتوقف خلال ٦٠ يوماً من تاريخ التوقف، ثم يقدم الممول طلب تحديد موقفه الضريبي بعد تقديم الإقرار الملتمزم به قانوناً^(١).

وبالمثل بالنسبة للتأمينات الاجتماعية، يجب على صاحب العمل إنهاء التأمين على نفسه عن طريق التقدم إلى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية بشرط أن يكون المتقدم بطلب الإنهاء والمستندات صاحب العمل أو من يوكله رسمياً في ذلك، ويكون بحوزته طلب إنهاء مدة اشتراك مؤمن عليه، وصور المستندات الدالة على خروج صاحب العمل من الشركة أو انتهاء نشاطها (ولا تقدم تلك المستندات إذا كان سبب الإنهاء هو بلوغ صاحب العمل سنال ٦٠)، ثم يقوم المكتب بقبول الطلب ومطابقة المستندات ثم التحري عن جدية خروج أو إنهاء النشاط ثم يسجل طلب الإنهاء على الحاسب الآلي.

كما يتوجب عليها أيضاً إنهاء التأمين على العاملين بالمنشأة، ويقوم بالتقدم بطلب إنهاء مدة اشتراك مؤمن عليه عن كل عام لو المستند الدال على إنهاء علاقة العمل، ثم يقوم المكتب بمطابقة توقيع صاحب العمل على الطلبات ثم إجراء التفتيش الميداني للتأكد كدمن إنهاء علاقة العمل ثم تسجيل الطلبات على الحاسب الآلي.

إنه يشك كل عام، تواجه المنشآت متناهي الصغر والصغيرة والمتوسطة العديد من القيود المرتبطة بتوافر العمالة الماهرة والحصول على المعلومات التكنولوجية وقيام مدخلات الإنتاج ومكان العمل، وبسبب نقص أنظمة التدريب للمهنيو التعليمي، فإن المنشآت متناهي الصغر والصغيرة والمتوسطة تواجه قصوراً في العمال على الأخص العمالة الفنية المدربة. وعلاوة على ذلك فإن الاحتفاظ بالعمالة المدربة يعتبر مشكلة عامة حيث يتركز هؤلاء العاملو بالمنشآت لبدء أعمالهم الخاصة.

وفي معظم الدول النامية، لا تهتم المنشآت متناهي الصغر والصغيرة والمتوسطة اهتماماً كبيراً بجلب التكنولوجيا الأجنبية كما أنها غير قادرة على استيعابو تكيفها لتكنولوجيا وفعاليتها. كما أنها غير قادرة أيضاً على طر ق مصادر المعلومات المختلفة. بالإضافة لذلك، فإن القيود التنظيمية وضعف الروابط وعدم كفاية العقود الفرعية المناسبة التي يمكن أن تبرز مفعماً منشآت أكبر وأكثر تعقيداً،

(١) الباحث/ حسين عيد المطلب الأسرج، "انعكاس القطاع غير الرسمي على الاقتصاد المصري"، بحث مقدم منه ٢٠١٠م، ص ١٠، للايضاح من علي الموقع: www.academia.edu سواء منشآت محلية أو عالمية، تسهم في تخلف القاعدة التكنولوجية للمشروع وعاتمتناهي الصغر والصغيرة والمتوسطة. كما يبرز جعض عوامل وضعف التنافس للمشروع وعاتمتناهي الصغر والصغيرة والمتوسطة إلى محدودية الحصول على معلومات إنتاجية عالية الجودة، وإيفرضت تعرف جمر كية على المدخلات المستوردة، وإيطولو تعقد إجراء اتنا الاستيراد.

ومن ناحية أخرى، فإن وجود مواقع للمشروع وعاتمتناهي الصغر والصغيرة والمتوسطة في مدن صناعية جديدة وغير مكتملة الخدمات نسبياً يبعد هذا المنشآت عن أسواقها مما يرفع تكلفتها في شراء المدخلات وبيع المنتجات، ولما كان ٨٤ % من المنشآت متناهي الصغر والصغيرة والمتوسطة تشغلاً ماكنمؤجرة (أكثر من ٦١ %) تستحوذ على ماكن العمل من خلال الميراث)

فإن قانون إيجار الأماك غير السكنية من الممكن أن تكون لها آثار عكسية على مستقبل التنمية بقطاع المنشآت متناهية الصغر والصد غير أو المتوسطة.

كما أن هنظر الطبيعة الإجراء الحكومى المتعلقة بالمشروع الحكومى وتلك المتعلقة بتاحة المعلومات فإن صفة المنشآت متناهية الصغر والصغير أو المتوسطة في إيراد الحصول على تعاقدات من الباطن فقط عالما تكون نمدة، حيث أن قانون المناقصات والمزايا لا يخصص نسبة من المشتريات الحكومى للمنشآت متناهية الصغر والصغير أو المتوسطة كعمالة تفضيلية، فيما عدمات حصولها لتعاونياتها لتعويض محدود.

و علىالرغم من أن المعوقات التنظيمية والقانونية هي أمر تواجدها كالأعمال الخاصة في مصر، إلا أنها ذات آثار عكسية على المنشآت متناهية الصغر والصغير أو المتوسطة بصفة خاصة، وذلك لأنها غير مؤهلة بتدبير جة كبيرة للتعامل مع المشاكالناشئة عن اللوائح التنظيمية، حيث أنها أقل قدر من المنشآت الكبيرة على التعامل مع اللوائح التنظيمية المعقدة والشبكات البيروقراطية.

علاوة على ذلك، فإن تكلفة الالتزام باللوائح التنظيمية تعتبر تكلفة ثابتة وعبئها يكون أكبر بالنسبة للمنشآت متناهية الصغر والصغير أو المتوسطة عنها بالنسبة للمنشآت الكبيرة^(١).

وإضافة إلى ذلك، يعد تدخلاً لاختصاصات بيننا لأجهزة الحكومى وتداخلوا انينا الحكومى المركزية والمحلية، وضعف التنسيق بين الوحدات الحكومى، وقصور المعلومات المتاحة للمسؤولين،

(١) الباحث/ حسين عبد المطلب الأسرج، "انعكاس القطاع غير الرسمي على الاقتصاد المصرى"، بحث مقدم منه ٢٠١٠م، ص ١١، للايضاح من على الموقع: www.academia.edu وعدم كفاية عمليات الحفظ والتسجيل وإمساك الدفاتر وعدم توفر معدات لمعالجة البيانات، يزيد من حجم المشكلة التي تواجهها أصحاب المنشآت الصغيرة.

و الأكثر من ذلك، إذا كانت المنشآت متناهية الصغر والصغير أو المتوسطة تستطيع أن تتجنب الالتزام بالمتطلبات التنظيمية إذا ظلت صغيرة، فإن نموها في الحجم ودخولها في القطاع ال رسمى يمكن أن يكون مكلفاً نسبياً وذلك لأنها كانت المنشأة أكبر حجماً وأكثر ظهوراً، كلما أصبحت أقل قدره على تجنب الالتزام بهذه اللوائح التنظيمية، وهذا يعنى أن المعوقات التنظيمية أمام منشآت متناهية الصغر والصغير أو المتوسطة هي عميقة الجذور في القوانين واللوائح التي تحكم قطاعاً عمال في مصر. ويعتبر ارتفاع تكلفة الالتزام بالمقوانين واللوائح عائقاً أمام دخول المنشآت متناهية الصغر والصغير أو المتوسطة في القطاع الرسمى بصورة كاملة وكما يشير بحث حديثنا نحو الـ ٥٤ % من المنشآت التي تضم عمالاً ليعشره عمال يمكن اعتبارها ضمن القطاع ال رسمى بصورة كاملة، بينما يعتبر ١٤ %

منهذهالمنشآتتصفرسمية، و ٣٢ % منها تعتبر غير رسمية وهي توفر أيضاً فرص عمل حوالي ٢١ % منقوةالعملوتساهمبنسبة ٣٠ % منالناتجالمحليالإجماليوفقالتقديرالمتحفظة.

ويمكنتلخيصالسماتالأساسيةللإجراءالتيتواجهأصحابالأعمالفيمختلفمراحلعملوالتيتحولدونوجودال رغبةفياتباعهاوالنترمامصاحببتلكالأعمالبالإجراءالترسميةومنتمالخروجأوالاتجاهإلىالقطاعغيرالرسميكملاذ وملجأمنصعوبةالإجراءاتفياًلآتي:

١ - وجوبالحضورالشخصيلصاحبالعلمفيمقرالهيئةأوالمصلحة:
الأمرالذييقتديراهابالعوضمنالأمرالصعبةإذاماتمأخذبعضالعواملفيالاعتبارمثاللتكلفةالتيتحتملهاصاحبالع ملوخاصةأنهفيبعضالحالاتتقديمالانتقالمنحفاظةلأخرى، علاوةعلىالمجهودالمبذول،بالإضافةإلىاحتمال عدمقدرةصاحبالعاملللحضوربنفسهدوايعصحيةأوأيسببآخر،الأمرالذييجعلوجودفكرةالتعاملالأكثرونياً وتوجهمندوبينالهيئاتإلىأصحابالأعمالللدراستهومنتمالتطبيق.

٢ - التكرارية:
حيثتنتسماالإجراءاتبالتكراريةعلىكلالمستويات،حيثيتطلبالمستندالواحدأكثرمنمرةفيأكثرمنموقعايفيمايخ صالموضوعالواحد،الأمرالذييشقعلىأصحابالعامللاضطرارهمللذهابإلىنفسالمكانمراتعدة،علاوةعلىماي تكبدههؤلاءمنمعاونةومايبدلوهمنمجهودأموال^(١).

(١)الباحث/ حسين عبد المطلب الأسرج، "انعكاس القطاع غير الرسمي على الاقتصاد المصري" ، بحث مقدم منه ٢٠١٠م، ص ١٢، للايضاح من علي الموقع: www.academia.edu

٣- التعاملمعأكثرمنجهة:
حيثتتطلبالإجراءالاحصولعلىموافقاتمنجهاتمتعددةمايجبرأصحابالمنشآتعلىالتقليبينعدةجهاتلانتهاةمنالاً وراقالمطلوبة. ممايثيرفكرةتوحيدكلامووافقاتوالتصاريفيماكانواحد.

٤ - موافقاتالجهاتالرقابيةوالأمنية:
تعدمنأحدأكثرالأمرتعقيداًنظراًالحساسيةالموقفوضرورةاستيفاءالكثيرمنالإجراءات،الأمرالذييقلعنظر يقاعطاءموافقاتأمنيةمؤقتةحتىيتماستيفاءالبياناتأكملهاأثناءعمالمشروع.

٥ - كثرةالمستنداتوالأوراقالمطلوبة:
حيثيتمفيكثيرمنالأحيانفيلطلبالمستندالاستغناءعنكثيرمنهالأنوجودبعضهايعنيضمونوجوالبعضالأخرمثلم ستنداتالسجلاتلجاروإقراراتوجوالنشاطمثلاً.

٦ - طولوبطنالإجراءالتصديروالاستيراد:
التيتؤديإلىعرقلةجهودالمنشآتمنهيةالصغروالصغيرةوالمتوسطةلوصولالأسواقالتصديرية.

- ٧ انتشار أمراض البير وقرطية:
- الأمر الذي يعد من أخطر الأمور حيث قد يواجها صاحب العمل بضرورة شدة من موظف للإسراع من الإجراءات أو إجهال العديد من التعقيدات.
- ٨ افتقار المهارات:
- تواجه المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة معوقات إدارية حيث تفتقر غالباً إلى المهارات الأساسية في الإدارة والمحاسبة وليس لديها القدرة على الحصول على الخدمات الاستشارية والخدمات المساندة.
- ٩ الوقت والمجهود والمال:
- الأمر الذي لا يرنو إليها الشكأنك كما سبق استهلك الكثير من الوقت والمجهود والمال، إذ يقضي صاحب المشروع وعياله المتوسط ٢٢٢ يوماً مقبلاً للحصول على الترخيص وتصاريح التأسيس، وقد تمتد هذه المدة إلى نحو ٥٦٧ يوماً في بعض الأنشطة.
الأمر الذي يدفع أصحاب الأعمال إلى الابتعاد عنكم كما سبق توفير الوقت والمجهود والمال واتجاه لقطاع غير الرسمياً اعتباراً ر هو الحل الأمثل^(١).

(١) الباحث/ حسين عيد المطلب الأسرج، "انعكاس القطاع غير الرسمي على الاقتصاد المصري"، بحث مقدم منه ٢٠١٠م، ص ١٢، للايضاح من علي الموقع: www.academia.edu، ص ١٣.

وبمقارنة مصر مع الأقاليم المختلفة على مستوى العالم ملاحظ :-

- تنفق مصر على الأقاليم المختلفة على مستوى العالم من حيث الإجراءات الخاصة ببدء النشاط التجاري يسواً من ناحية عدد الإجراءات التي تقبل عند الإجراء اتفياً للأقاليم المختلفة، والأكثر من ذلك أن الفترة التي تستغرقها تلك الإجراءات الخاصة ببدء النشاط التجاري يتقارب في مصر بشكل ملحوظ عن الأقاليم المختلفة.

- وعلى العكس من ذلك، تشير بيانات الجدول إلى أن مصر تتأخر عن كلاً من الأقاليم العالمياً أكبراً فيما يخص إجراءات استخراج التراخيص وسواً من ناحية عدد الإجراءات التي يميز عن هيكلاً لأقاليمها والوقت المستغرق لإتمام تلك الإجراءات الخاصة بتسجيل الممتلكات والذبيز أيضاً عن مثيل هيكلاً لأقاليم.

وفيما يخص تسجيل الممتلكات، يقتر بعدد الإجراءات الخاصة بتسجيل الممتلكات في مصر منهياً أقاليم العالم المختلفة، إلا أن الوقت المستغر قلاً تماماً إجراءات تسجيل الممتلكات في مصر بشكل ملحوظ عن باقي الأقاليم.

أما دفع الضرائب، فتعد مصر في مكانة متوسطة بين أقاليم العالم فيما يخص عدد المدفوعات والضرائب المدفوعة والضريبة البيئية في مصر عن متوسط المدفوعات والضريبة البيئية لأقاليم العالم تقريباً مدفوعة. الأقاليم المستغر قلاً تحصيل تلك المدفوعات لا يزال يديفيمصر عن المتوسط العالمي في هذا الشأن، وقد يعزى هذا جزئياً إلى الإصلاحات الضريبية لعام ٢٠٠٥ م مدفوعة. مرة أخرى تعبر الباحثة عن اعتقادها في أن وضع مصر سوف يشهد الكثير من التحسينات التطبيقية المستمرة لقانون الضرائب لى الدخل الذى سوف يتر ك آثارها إيجابية على الوضع في مصر. وأخيراً فيما يخص التجارة عبر الحدود، يتضح جلياً التفوق المطلق لمصر على الأقاليم المختلفة فيما يخص التجارة عبر الحدود سواء على مستوى التصدير (عدد الإجراءات - الوقت المستغر ق) أو على مستوى الاستيراد (عدد الإجراءات - الوقت المستغر ق)*.

*والخلاصة، يمكننا القول بأن الإصلاحات التنظيمية لبيئة العمل التي اتخذتها مصر في مجال التنمية قد أنتجت ثمارها وبخاصة فيما يخص بدء النشاط لإقتصاديو التجارة عبر الحدود، وقد تأكد ذلك عملياً على كلاً من مستوىات سواء المحلي أو الإقليمي أو القاري أو العالمي وحتى على مستوى الدول لا تيمتد استنها في هذا الدر اسة بشيء من التفصيل

النتائج والتوصيات

كان هدفنا من هذه الدراسة هو القاء الضوء وجذب الاهتمام الى احدى الظواهر الاقتصادية ذات الالهية بزمان ومكان في مجتمعنا الا وهى ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي والتي اضحت منتشرة بصورة او بأخرى في معظم دول العالم، المتقدم منها والنامي، فهى ذات اثر مباشر على زيادة درجة عدم الشمول وعدم التاكيد في الحسابات القومية والاجماليات الاقتصادية الاساسية في المجتمع، وليس فحسب يؤدي الاقتصاد الغير رسمي الى التشوية على بيانات الناتج القومي الاجمالي وانما يؤدي كذلك لاثر كبير في

كافة المعلومات المتاحة حول معظم محاور النشاط الاقتصادي. مثل عدالة توزيع الضرائب ،انماط توزيع الدخل ،مدخرات القطاع العادل ، اجمالي الواردات ، وهو ما يؤثر بدرجة كبيرة على السياسة الاقتصادية والمالية ، والنقدية المتبعة ،لذا يؤثر الاقتصاد غير الرسمي الى تفاقم المشكلات الاقتصادية . ناهيك عن الاثار الاجتماعية التي تترتب على وجود مثل هذا الاقتصاد .ولعل اهم هذه النتائج التي انتهينا اليها من هذه الدراسة هي:

ترجع أهم أسباب نمو الاقتصاد غير الرسمي في اى مجتمع الى مجموعه متشعبة ومتشابكة من العوامل الاقتصادية والثقافية والتعليمية والسياسية والاجتماعية والتي تؤثر بدرجة او بأخرى على نو واتساع ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي ولعل اهم هذه العوامل الاقتصادية .وجود بعض الاختلالات الهيكلية التي تصيب كيان الاقتصاد القومي ،فضلا عن ارتفاع الاعباء الضريبية ،وجود تعقدات ادارية ،والبيروقراطية المرتبطة بزيادة حجم القطاع العام وزيادة دور الدولة في ملكية وادارة الاقتصاد .

وفي مصر اختلفت التقديرات حول حجم الاقتصاد غير الرأسمالي نسبة الناتج المحلى الاجمالي فاشارت بعض الدراسات إلى إن حجم الدخل المولد من الأنشطة المشروعة في الاقتصاد الغير رسمي يمثل نسبة ب١٦% من الدخل القومي ،ونسبة ٢٦% من إجمالي الاستهلاك العائلي ،كما تشير الأرقام التي أمكن التوصل إليها سواء للتهرب الضريبي أو لتجارة المخدرات أو تجار العملة ،إلى إن حجم هذه الأنشطة يقارب نسبة ٢٥% من الدخل القومي،رغم عدم تقدير بعض الأنشطة الهامة في هذا الاقتصاد الغير رسمي مثل الرشوة والتربح والأنشطة الاقتصادية الاخرى غير المسجلة رسميا .

وهكذا يمثل الاقتصاد غير الرسمي في مصر إجمالا كبيرة بالنسبة للاقتصاد الرسمي ،وتتراوح نسبته بين ٢٠%-٥٠% من الاقتصاد الرسمي:

- تؤثر الأعمال والأنشطة غير الرسمية غير المسجلة رسميا تأثيرا سلبيا على القيمة المضافة المتولدة في المشروعات الحكومية والقطاع العام ،وذلك لان العاملين في هذه الاعمال يضطرون الي تخفيض عددالساعات المقرره لوظائفهم الاصلية ، وهو ما يعنى بالضروره تخفيض العرض الفعلي لساعات العمل الرسمية ، مما يؤدي بالتالي الي تدهور مستوى انتاجيتهم في وظائفهم الاصلية.

- يؤثر الاقتصاد الغير رسمي سلبا على الكفاءة الاقتصادية في توزيع وتخصيص الموارد الاقتصادية في المجتمع حيث تتجه تلك الموارد لانشطة الاقتصاد غير الرسمي وتبعد عن الاقتصاد الرسمي من اجل التهرب من دفع الضرائب.

- ثمة ارتباط ما بين درجة التقدم الاقتصادي لاي مجتمع وبين نسبة حجم الاقتصاد غير الرسمي الى الناتج المحلي الاجمالي، حيث تنخفض هذه النسبة مع زيادة درجة التقدم الاقتصادي للدولة.

وحيث انه لانشطة الاقتصاد غير الرسمي نتائج اجتماعية خطيرة ،ففضلا عن الاخلال بفكرة العدالة في توزيع الابعاء الضريبية بين افراد المجتمع ،تؤدي الدخول المتحققة في الاقتصاد غير الرسمي إلي تمكين بعض الأفراد الذين حصلوا عليها (مثل السماسرة والوسطاء وتجار الأراضي والعقارات والمهريين وتجار السوق السوداء وغيرهم من أصحاب الدخول غير الرسمية) من التحول من فئة دخلية أعلى هذا في الوقت الذي يضار فيه أصحاب الدخول الثابتة ،ومؤدي ذلك صعود بعض الفئات من أصحاب الدخول غير الرسمية الى أعلى درجات السلم الاجتماعي بسبب زيادة الدخل ،والثروة ،في حين يتضاءل المركز النسبي للفئات المتوسطة والفقيرة .

- يلعب التهرب الضريبي دورا محوريا في نمو الاقتصاد الغير رسمي وازدهاره ، بحيث انه يمكن القول بأنه كلما زاد التهرب الضريبي زاد حجم الاقتصاد الغير رسمي وبالعكس ، فكلما زاد حجم الاقتصاد الغير رسمي زاد مقدار التهرب الضريبي .وفى مصر يقدر الخبراء حجم التهرب الضريبي بما يتراوح بين ٢٢مليار و ٨٠مليار جنية سنويا، وهذا ما يؤثر بدرجة كبيرة على الموارد العامة للدولة،ويؤدي الى زيادة حجم العجز الفعلي عن العجز المقدر في الموازنة العامة للدولة ،والذى يظهر في الحساب الختامي للسنة المالية .

- لعل من العوامل الهامة التى تؤثر في مقدار الاقتصاد غير الرسمي احتمال الاكتشاف وتغليظ العقوبات المقررة على التهرب الضريبي

- تستحق ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي المزيد من الاهتمام والاحذ في الاعتبار عند وضع السياسات الاقتصادية التى تهدف الى تحقيق الاستقرار الاقتصادى في المجتمع ، لا سيما وان الاقتصادات غير

الرسمية بلغت نسبا لا يمكن اهمالها من اجمالي النشاط الاقتصادي في كافة دول العالم المتقدم منها والنامي، بل وانها في بعض الحالات كانت تنمو بمعدلات تفوق مثليتها في الاقتصادات الرسمية .
- الاهمية بمكان وزمان دراسة العمالة غير المنظمة والمهمشة ودراسة منتجات بين السلم والتي تمثل الاخيرة نشاط غير رسمي .

- إن القضاء على ظاهرة الاقتصاد غير رسمي أو الحد منها هي مسألة صعبة للغاية ففي المجتمعات المختلفة المتقدمة والنامية أن تجد الاقتصاد غير الرسمي جنبا إلى جنب مع الاقتصاد الرسمي، ومن ثم يصبح الأسلوب الأمثل أمام صانع السياسة الاقتصادية هو البحث عن علاج يناسب طبيعة الأسباب التي تكمن وراء تلك الظاهرة ، وهو ما يمكن تحقيقه عن طريق تخفيض الحوافز والإغراءات نحو الانضمام إلى هذا الاقتصاد ، وزيادة درجة جاذبية الاقتصاد الرسمي بالشكل الذي يؤدي الى تطبيق حجم الاقتصاد الغير رسمي وحصره في اضيق نطاق ممكن ، بحيث يتم الوصول الى ما يمكن ان يطلق عليه "الحجم الامثل للاقتصاد الغير رسمي" وبحيث يتم الاقلال من الاثار السلبية للاقتصاد غير الرسمي إلى أدنى مستوى ممكن .

- يتعين إنشاء مؤسسة لمكافحة الفساد بكافة أنواعه وتبدأ المعالجة ابتداء من مؤسسة الرئاسة وتحالف مع رجال المال والأعمال مع الخارج (الولايات المتحدة وأوروبا) ومعالجة مؤسسات الدولة المؤسسة التشريعية في توفير غطاء قانوني للفساد ، مؤسسة القوة يجرى إفسادها منهجيا (الشرطة الجيش) ، المؤسسة القضائية يجرى إفسادها منهجيا ، نظم الوساطة في التعيين ، نظم الندب والإعارة.سياسات الإفكار المجتمعي وإفساد ملايين البشر (المعلمين ، الموظفين إلخ).

- أهمية دمج الاقتصاد غير الرسمي مع الاقتصاد الرسمي وتفرعا عل ذلك، هناك جدل كبير في تعريف القطاع غير الرسمي، وينبغي الإشارة إلى أنه يمكن إرجاع الاختلاف حول تعريف مفهوم القطاع غير الرسمي وغيره من المفاهيم والمصطلحات الكثيرة والتي تصف ظاهرة واحدة إلى المؤشر أو المعيار المستخدم، فاللارسمية ترتبط بعدة مؤشرات هي:

- الإطار القانوني أو الإطار الحكومي الرسمي، من حيث المخالفة أو الإلتباع، فتصبح الأنشطة غير الرسمية غير قانونية في حال مخالفتها أو تجنبها هذا الإطار بصرف النظر عن الأسباب الدافعة الى هذه المخالفة أو التجنب.

- محدودية حجم المنشأة من حيث عدد العمالة بها، فالأنشطة غير الرسمية تستخدم عددا محدودا من الأفراد (في المتوسط لا يتجاوز ٥ أفراد بمن فيهم المالك، أو ١٠ كحد أقصى وفقاً لبعض المتخصصين)، ويعمل صاحب المنشأة وعائلته فيها، وبعض العاملين لا يتقاضون أجرا على عملهم في المنشأة أو أجر متغير (بالقطعة) وتكون هذه الأجور دون مستوى الأجور السائد في البلاد. كما لا يتمتعون بأية قوة تفاوضية. ويغلب على العاملين في هذه الأنشطة تدنى مستواهم التعليمي (وفي حالات استثنائية يتم القبول بهذه الأعمال نظرا للظروف الاقتصادية السائدة)، وتستخدم عمالة محلية وهي في معظمها من نفس المنطقة الجغرافية، من أفراد العائلة أو الأقارب أو الجيران أو الأصدقاء.

وختاماً : مما لا شك فيه أن توافر الرغبة الأكيدة والنية الصادقة بالقائمين على مكافحة الفساد بشتى صورته، وتعميق مفاهيم الشفافية والنزاهة، وفرض حكم القانون، وتعزيز نظام العدالة الجنائية، من خلال آليات تنفيذ جادة - تطبق على الجميع دون استثناء - إنما تمثل عوامل أساسية للوقاية من جرائم الفساد ، وبالتالي الحد من جرائم الاقتصاد غير الرسمي وغيرها من أنشطة الفساد، أحد روافد الاقتصاد الاسود.

المراجع العلمية باللغة العربية

١- الأثار الاقتصادية للفساد الإداري في مصر ، د / أحمد مصطفى محمد معبد ، قسم الإقتصاد والمالية العامة ، كلية الحقوق بجامعة بنها ، ٢٠١٠ م .

- ٢- الإقتصاد السري ، دراسة في آليات الإقتصاد غير الرسمي وطرق علاجه ، د/ صفوت عبدالسلام عوض الله ، أستاذ الإقتصاد المساعد ، كلية الحقوق جامعه عين شمس ، طبعة ٢٠٠٢م ، الناشر دار النهضة العربية ، القاهرة ٢٣ شارع عبد الخالق ثروت.
- ٣- القطاع المصرفي ، الإقتصاد الوطني ، صلاح الدين حسن السيبي ، خبير مالي ومصرفي، دراسات عليا تجارة القاهرة، مكتبة الأسرة، ٢٠٠٣م.
- ٣- د/ مصطفى السعيد ، الإقتصاد المصري وتحديات الأوضاع الراهنة ، الأعمال الفكرية ، مكتبة الأسرة ، ٢٠٠٣ م .
- ٤- د/توفيق محمد قاسم ، التلوث مشكلة اليوم والغد، وزارة الدولة لشئون البيئة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٩م.
- ٥- صلاح الدين حسن السيبي، القطاع المصرفي . والإقتصاد الوطني ، مكتبة الاسرة ٢٠٠٣م.
- ٦- د/طلعت ابراهيم الاعوج ، التلوث المائي، الجزء الثاني، مكتبة الاسرة، ١٩٩٩م.
- ٧- د/احمد الجلاذ، التنمية والبيئة في مصر، الأعمال العلمية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، مكتبة الاسرة، ٢٠٠١م.
- ٨- دار الجمهورية المصرية ، الاهرام المصرية، الاخبار المصرية، المصري اليوم، الاهرام المسائي.
- ٩- دور الشرطة في دعم الامن الاقتصادي دراسة تحليلية مقارنة ، د/محمد طارق محمود صفر، دار النهضة العربية، ٢٠٠٧م.
- ١٠- اقتصاديات المالية العامة، د/ابا الدرداء حساني العش ، غزال منتسل العوسي، ٢٠٠٩، ٢٠٠٨، كلية الحقوق جامعة اسيوط .
- ١١- الباحثة رشيدة حمودة، "إستراتيجيات إدارة الإقتصاد غير الرسمي في ظل التخطيط للتنمية المستدامة، دراسة مقارنة، بين تجربتي: الجزائر ومصر"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، سنة ٢٠١١.

المواقع الإلكترونية

- مفهوم الإقتصاد الخفي، من علي الموقع الإلكتروني التالي www.cba.kw/elsakka يوم ٢٠١٦/٦/٧.

٢- د/عبد الفتاح محمد صلاح، موقع الاقتصاد العادل، من علي الموقع الالكتروني التالي:
www.thefaireconomy.com يوم ٢٠١٥/٦/٨ .

٣- ولاء نبيه، نشر في بوابة الحرية والعدالة، من علي الموقع الالكتروني التالي: www.masress.com يوم
٢٠١٦/٤/٢٠ .

٣- د/زيد بن محمد الرماني، مقالات من صحيفة الجزيرة من علي الموقع الالكتروني التالي **خطأ! مرجع**
الارتباط التشعبي غير صالح. ٢٠١٦/١١/٢٩ .

٤- الموقع الرسمي للجنة الخمسين لتعديل الدستور، من علي الموقع الالكتروني التالي،
www.ar.m.wikisource.org/wiki.com يوم ٢٠١٦/٣/٥ .

٥- د/وائل عوار: الاقتصاد غير الرسمي كأحد أعراض ظهور الدولة الموازية، مركز المشروعات الدولية من علي الموقع
الالكتروني التالي، www.cipe-arabia.org/files/art1401.pdf، يوم ٢٠١٦/١٨٥ .

٦- فريديريك شنايدر، دومينيكازيستي: الاختباء وراء الظلال،
نمو الاقتصاد الخفي"، سلسلة قضايا اقتصادية، صندوق النقد الدولي، من علي الموقع الالكتروني
التالي <http://www.imf.org/external/pubs> يوم ٢٠١٦/٨/١٣ .

٧- لمزيد من الاطلاع على مختلف الجداول الخاصة بكل دولة أو اقليم بالتفصيل، انظر التقرير المفصل حول إحصاءات الصحة العالمية
٢٠١٠ الخاص بمنظمة الصحة العالمية أو إلى تقرير الأهداف الإنمائية للألفية من علي الموقع الالكتروني
التالي www.un.org/millenniumgoals/pdf يوم ٢٠١٦/٢/١٠ .

المراجع العلمية باللغة الإنجليزية

- 1- Adam, M. and Ginsburgh, V. [1985] “ The Effects of Irregular Markets on Macroeconomic Policy: Some Estimates for Belgium “ European Economic Review, Vol. 29. pp. 15-33.
- 2- Alm, J. (1985) “ The Welfare Costs of the Underground Economy “ Economic Inquiry, Vol. 12. pp. 243 - 63.
- 3- Becker, W., Buchner, H. & Sleeking, S. [1987] “ The Impact of Public Transfer Expenditures on Tax Evasion “ Journal of Public Economics. Vol. 34. pp. 243-52.
- 4- Cagan, P. [1958] " The Demand for Currency Relative to Total Money Supply ", National Bureau of Economic Research, Occasional Paper No. 62. New York.
- 5- Del Boca, D. & Forte, F [1982] “ Recent Empirical Surveys and Theoretical Interpretations of the Parallel Economy in Italy “ in Tanzi (1982).
- 6- Dilnot, A. & Morris, C. [1982] “ What do we know about the Black Economy in the United Kingdom “ in Tanzi (1982).
- 7- Dongala, J. [1993] “ The Informal Sector Trade Among Sub-Saharan African Countries: A Survey and Empirical Investigation “ The Developing Economies, Vol. 31. pp. 131-72.

فهرس البحث

- ٣.....**فصل تمهيدى:** ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي.....
- ١١..... **الفصل الأول:** التجربة المقارنة والآليات التي تم اتخاذها
- ١١..... **المبحث الأول:** الاقتصاد غير الرسمي في بلدان مختلفة.....
- ١٧..... **المبحث الثاني:** الآليات التي اتخذتها بعض الدول لمواجهة ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي.....
- ٢١..... **الفصل الثاني:** التجربة المصرية.....
- ٢١..... **المبحث الأول:** إطار مشكلة الاقتصاد غير الرسمي في مصر.....
- ٢٧..... **المبحث الثاني:** آليات الأطر اللازمة لتحويل القطاع غير الرسمي إلى قطاع رسمي.....
- ٣٤..... **النتائج والتوصيات**
- ٣٨..... **المراجع العلمية باللغة العربية، المواقع الإلكترونية**.....
- ٤٠..... **المراجع العلمية باللغة الإنجليزية**.....

